الاتِّجاهات الحديثة في إبرام العقود الإلكترونيَّة

Doi: 10.23918/ilic9.06

م. د. سيف هادي عبدالله الزويني
كلية الحقوق - جامعة النهرين
Saif.hadi@nahrainuniv.edu.iq

Contemporary Legal Trends in the Formation of Electronic Contracts

Lect. Dr. Saif Hadi Abdullah Al Zuwaini
College of Law - Al-Nahrain University

الملخص

يَشهَدُ عالَمُ العقود الإلكترونيَّة تطوُّرًا مُتسارعًا بفضل التقدُّم التكنولوجيّ وازدياد اعتماد الأفراد على الإنترنت في المُعاملات التِّجاريَّة، وتَبرُز بعضُ الاتِّجاهات الحديثة في هذا المجال في نواحٍ عدَّةٍ، أبرزُها: انتشارُ التوقيع الإلكترونيّ؛ إذ يُعَدُّ التوقيعُ الإلكترونيُّ عنصرًا أساسيًّا في إبرام وإثبات العقود الإلكترونيَّة، حيث يُتيح للأطراف توثيق الاتفاقيات بطريقة موثوقة، كما أنَّ استخدام منصَّات العقود الإلكترونيَّة يعدُّ أيضًا من التوجُّهات الحديثة في إبرام العقود الإلكترونيَّة؛ لأنها تتمتَّعُ بمُميّزاتٍ مهمَّةٍ، أبرزُها احتواؤُها على قوالب عقودٍ جاهزةٍ قابلةٍ للتَّعديل؛ لِتُناسِبَ احتياجات الأطراف، كما أنَّ لها واجهةً سهلة الاستخدام لإنشاء العقود وتعديلها وإدارتها.

ويعدُّ الاعتمادُ على الذكاء الاصطناعيّ من أهمِّ الاتِّجاهات الحديثة في إبرام العقد الإلكترونيّ؛ إذ يتمُّ توظيفُ الذكاء الاصطناعيّ بشكلٍ مُتزايدٍ في مجال العقود الإلكترونيَّة، وذلك من خلال تحليل البيانات المُتعلِّقة بالعقود لتحديد المخاطر المُحتملة وتقديم نصائِحَ للأطراف المُتعاقدة وأتمتة مهامِّ مُراجعة العقود وتعديلها. لكلِّ ذلك فإنَّ الاتِّجاهاتِ الحديثةَ في إبرام العقد الإلكترونيّ تُمثِّلُ نقلةً نوعيَّةً في المُعاملات المدنيَّة والتجاريَّة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العقد الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، المُعاملات المدنيَّة.

Abstract

The world of electronic contracts is witnessing rapid development thanks to technological advancements and the increasing reliance of individuals on the internet for commercial transactions. Several modern trends in this field stand out, notably the widespread use of electronic signatures. An electronic signature is considered an essential element in the conclusion of electronic contracts, allowing the parties to authenticate their agreements effectively.

The use of electronic contract platforms also represents a significant trend in this domain, offering essential features such as ready-made contract templates ،that can be customized to meet the needs of the parties. These platforms provide user-friendly interfaces for creating, modifying, and managing contracts. Moreover, the reliance on artificial intelligence is one of the most important modern trends in electronic contract formation. AI is increasingly employed in this field to analyze contract-related data, identify potential risks, offer advice to contracting parties, and automate tasks related to contract review and modification. These modern trends in electronic contract formation represent a qualitative leap in civil and commercial transactions.

Keywords: Artificial Intelligence, Electronic Contract, Electronic Signature.

المقدمة

أولًا: فكرة البحث:

يتضمَّنُ هذا البحث "التحدِّيات القانونيَّة لإبرام العقود الإلكترونيَّة"، والذي يُسلِّط الضَّوء على القضايا القانونيَّة التي تنشأُ في ظلِّ البيئة الرقميَّة، مثل: التَّوقيع الإلكترونيّ، وحماية البيانات، وتحديد القانون الواجب التَّطبيق. ويتناوَلُ البحثُ أيضًا كيفيَّةَ تأثير هذه التحدِّيات على الأطراف المُتعاقدة، لا سيَّما المُستهلكين، ويبحث في الحاجة إلى تطوير التَّشريعات الوطنيَّة والدوليَّة لمُواكبة تطوُّر التِّجارة الإلكترونيَّة.

ثانيًا: أهمِّيَّة البحث:

وتكمُن أهمِّيَّة هذا البحث في إسهامه في تسليط الضَّوء على الصُّعوبات القانونيَّة المُرتبطة بالعقود الإلكترونيَّة التي أصبحت جزءًا لا يتجزَّأُ من النِّظام التِّجاريّ العالميّ. فمع استمرار توسُّع التِّجارة الإلكترونيَّة، فإنَّ دراسةَ هذه التحدِّيات واقتراح الحلول القانونيَّة المُناسبة لها سيَزيدُ من الثقة في المُعاملات الرقميَّة ويُسهم في تأمين حقوق الأطراف المُتعاقدة. كما أنَّ هذا البحث يُقدِّمُ رُؤًى قانونيَّةً قد تُساعد في تطوير التَّشريعات الوطنيَّة والدوليَّة المُتعلِّقة بهذه العقود.

ثالثًا: إشكاليَّة البحث:

تتبلور إشكاليَّةُ البحث في تحليل التحدِّيات القانونيَّة التي تُواجه العقود الإلكترونيَّة، على سبيل المثال: غياب التَّشريعات المُتكاملة على المُستوى الوطنيّ والدوليّ - صعوبة تحديد القانون الواجب التَّطبيق في العقود العابرة للحدود - قضايا الحماية القانونيَّة للمُستهلك في بيئة التِّجارة الإلكترونيَّة - مُشكلات الإثبات والتَّوثيق في العقود الإلكترونيَّة. ويهدفُ البحث إلى مُعالجة هذه الإشكاليَّات وتقديم حلولٍ قانونيَّةٍ تُسهم في تعزيز مصداقيَّة العقود الإلكترونيَّة وضمان حقوق وحماية الأطراف المُتعاقدة.

رابعًا: منهجيَّة البحث:
اعتمد هذا البحثُ على المنهج التَّحليليّ الوصفيّ، حيث سيتمُّ تحليلُ النصوص القانونيَّة المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة من خلال دراسة القوانين الوطنيَّة والدوليَّة، إضافةً إلى فحص الأحكام القضائيَّة المُتعلِّقة بها. كما سيعتمد البحثُ على تحليل الحالات العمليَّة للنِّزاعات الإلكترونيَّة والتحدِّيات التي تنشأُ في الواقع العمليّ.

خامسًا: خطة البحث:
يتكوَّنُ هذا البحثُ من مبحثَيْن رئيسَيْن:
المبحث الأول: الإشكاليَّات القانونيَّة في إبرام العقود الإلكترونيَّة.
المبحث الثاني: آليات مُعالجة الإشكاليَّات القانونيَّة في إبرام العقود الإلكترونيَّة.

المبحث الأول
الإشكاليَّات القانونيَّة في إبرام العقود الإلكترونيَّة

في عالَم اليوم المُتطوّر تكنولوجيًّا، أصبحت العقود الإلكترونيَّة[١] هي الطريقة الأكثر شيوعًا لإتمام المُعاملات. ومع ذلك، يُواجه هذا النوع من العقود عقبات قانونيَّة عديدة ناجمة عن غياب إطارٍ قانونيّ واضح ومُحدَّدٍ يُمكنه استيعابُ التحدِّيات المُستجدَّة[٢]. وتنبعُ هذه الإشكاليَّات من عواملَ عدَّة، منها قصورُ التَّشريعات التَّقليديَّة عن التعامُل مع المُتغيِّرات التقنيَّة، وعدم كفاية الضَّمانات لحماية الأطراف من المُمارسات الاحتياليَّة، إضافةً إلى تعقيدات تحديد القانون الواجب التَّطبيق في ظلِّ الطبيعة العابرة للحدود لهذه العقود. ويُناقش هذا المبحثُ التحدِّياتِ الرئيسةَ التي تُواجه العقود الإلكترونيَّة في البيئة القانونيَّة، مع تسليط الضَّوْء على الجوانب التي بحاجةٍ إلى تطويرٍ لتوفير حمايةٍ فعالةٍ للأطراف وضمان عدالة التَّعاقُد.

المطلب الأول
صعوبةُ تحديد الإطار القانونيّ للعقود الإلكترونيَّة

يُمثِّلُ تحديدُ وضع الإطار القانونيّ للعقود الإلكترونيَّة الخطوةَ الأولى لضمان تنظيمها بشكلٍ يُحقِّقُ العدالةَ للأطراف. ومع ذلك، فإنَّ العديد من التَّشريعات الوطنيَّة لا تزالُ مُتأخِّرةً في تبنِّي قواعِدَ قانونيَّةٍ واضحةٍ تتناسَبُ مع طبيعة هذه العقود، فبينما تعتمدُ العقود التقليديَّة على الإيجاب والقبول بشكلٍ مُباشر، فإنَّ العقود الإلكترونيَّة تتطلَّبُ إعادةَ تفسير هذه المفاهيم في سياق الوسائل الرقميَّة.

الفرع الأول
قصورُ التَّشريعات الوطنيَّة عن مُواكبة التطوُّرات التقنيَّة

يَشهَدُ العالَمُ اليوم ثورةً تقنيَّةً غير مسبوقةٍ، حيث تسارعت التطوُّرات التكنولوجيَّة لتشملَ جميع جوانب الحياة البشريَّة. ومع هذا التقدُّم المُذهل، ظهرت تحدِّياتٌ قانونيَّةٌ جديدةٌ أفرزتها هذه التحوُّلات، ممَّا كشف عن قصور التَّشريعات الوطنيَّة في العديد من الدول عن مُواكبة هذا التطوُّر. فالتَّشريعات التقليديَّة، التي صِيغَتْ في ظلِّ نُظُمٍ اقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةٍ سابقةٍ، تُعاني من بُطْء الاستجابة للتطوُّرات التقنيَّة الحديثة، ممَّا يُؤدِّي إلى فجواتٍ قانونيَّةٍ تُعرِّض الأفراد والمُجتمعات لمخاطِرَ مُتعدِّدة[٣].

تطرح التكنولوجيا الحديثةُ تحدِّياتٍ غيرَ مسبوقةٍ على النِّظام القانونيّ، سواءٌ في القوانين المدنيَّة أو التجاريَّة أو الجنائيَّة. على سبيل المثال، العقود الذكيَّة التي تعتمدُ على تقنيَّة البلوكتشين باتت تتطلَّبُ إعادةَ النَّظر في أسس العقود التقليديَّة، إذ إنها تعتمدُ على برامجَ ذاتيَّة التَّنفيذ تُغني عن الحاجة إلى تدخُّلٍ بشريّ مُباشر. ورغم الإمكانيَّات الكبيرة لهذه العقود، فإنَّها تُثير تساؤُلاتٍ حول المسؤوليَّة القانونيَّة في حالة حدوث أخطاءٍ برمجيَّةٍ أو حالات القوَّة القاهرة. كذلك، أثارت تقنيَّات الذكاء الاصطناعيّ قضايا مُعقَّدةً تتعلَّقُ بالمسؤوليَّة المدنيَّة، حيث أصبح من الضَّروريّ تحديدُ المسؤول عن الأضرار التي قد تنجمُ عن أنظمة الذكاء الاصطناعيّ. فمثلًا، مَن يتحمَّلُ المسؤوليَّة إذا تسبَّب روبوتٌ طبيٌّ في خطأ أثناء إجراء عمليَّة جراحيَّة؟ هل هي الشركة المُصنِّعة، أو المُبرمج، أو المُستخدم؟.[٤]

إنَّ التَّشريعاتِ الوطنيَّةَ في العديد من الدول تُعاني من التأخُّر في مُعالجة القضايا النَّاتجة عن التقنيَّات الحديثة، ويرجعُ ذلك إلى عدَّة أسبابٍ، منها بُطْء عمليَّة التَّشريع، حيث تتطلَّبُ عمليَّة إعداد القوانين واعتمادها وقتًا طويلًا، ممَّا يجعلُ التَّشريعاتِ غالبًا مُتأخِّرةً عن مُواكبة التطوُّرات التقنيَّة. إضافةً إلى ذلك، هناك افتقارٌ إلى الخبرة التقنيَّة، حيث إنَّ العديد من المُشرِّعين لا يمتلكون المعرفةَ التقنيَّةَ الكافية لِفَهْم التَّعقيدات التي تنطوي عليها التقنيَّات الحديثة، ممَّا يُؤدِّي إلى صياغة قوانينَ غير مُلائمة. كما أنَّ غيابَ التَّنسيق الدوليّ يُعد من العوامل المُؤثِّرة، إذ إنَّ التقنيَّة بطبيعتها عابرةٌ للحدود، إلا أنَّ التَّشريعاتِ الوطنيَّةَ غالبًا ما تكونُ محدودةً بالإطار الجغرافيّ للدولة، ممَّا يُؤدِّي إلى تباين القوانين بين الدول وصعوبة إنفاذها في البيئة الرقميَّة[٥].

إنَّ غيابَ التَّشريعات الكافية لمُواكبة التطوُّرات التقنيَّة يُؤدِّي إلى مُشكلاتٍ عديدة، منها إضعافُ الثقة في التكنولوجيا، خصوصًا عندما يُواجه الأفراد والشركات صعوبات قانونيَّة في استخدام التقنيَّات الحديثة، وقد يتردَّدُون في تبنِّي هذه التقنيَّات. إضافةً إلى ذلك، فإنَّ غيابَ الأُطُر القانونيَّة الواضحة قد يُثني الشركاتِ عن الاستثمار في مجالات التكنولوجيا؛ خوفًا من المُشكلات القانونيَّة.

لمُواجهة هذه التحدِّيات، يجبُ أنْ تعملَ الدولُ على إصلاح منظوماتها التَّشريعيَّة لِتُواكب التطوُّرات التقنيَّة، ويُمكن تحقيقُ ذلك من خلال إنشاء أُطُرٍ قانونيَّةٍ مرنةٍ تكون قابلةً للتكيُّف مع التغيُّرات التقنيَّة السريعة، من خلال صياغة قواعدَ عامَّةٍ يُمكن تطبيقُها على حالاتٍ مُتعدِّدة.

---

[١] لم يُعرِّف المُشرِّع الفرنسيُّ العقد الإلكترونيَّ في قانون الثقة بالاقتصاد الرقميّ، وكذلك التعديلات الأخيرة التي أدخلها على القانون المدنيّ الفرنسيّ عام ٢٠١٦ بالرَّغم من تضمينه بعضَ الأحكام الخاصَّة بالعقد المُبرَم بوسيلةٍ إلكترونيَّة, كذلك لم يتناول المُشرِّع المصريُّ تعريفَ العقد الإلكترونيّ في قانون التوقيع الإلكترونيّ المصريّ رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤. أمَّا المُشرِّع العراقيُّ فقد نهج نهجًا مُغايرًا للتَّشريعات السَّابقة وأورد تعريفًا صريحًا للعقد الإلكترونيّ في المادَّة (١-١٠) من قانون التوقيع الإلكترونيّ والمُعاملات الإلكترونيَّة رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ والتي عرَّفته بأنه ((ارتباطُ الإيجاب الصَّادر من أحد المُتعاقدين بقَبُول الآخر على الوجه الذي يثبتُ أثره في المعقود عليه والذي يتمُّ بوسيلةٍ إلكترونيَّة)). سيف سعد عبيد العويسي, الاتِّجاهات الحديثة في إبرام العقد الإلكترونيّ وإثباته وفقًا لتعديلات القانون المدنيّ الفرنسيّ ٢٠١٦, دار الجامعة الجديدة, الإسكندريَّة, ٢٠٢٥, ص١٣.

[٢] أحمد زكي محمد، أثر التَّوقيعات الإلكترونيَّة على إثبات العقود الرقميَّة، جامعة القاهرة، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠١٩، ص٨٨.

[٣] أحمد سعيد علي، الاتِّجاهات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة، مجلة الدِّراسات القانونيَّة، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٩، ص٥٠.

[4] The DAO vs. Slock.it, Case No. 2016-ETH-HF, Ethereum Community Arbitration Panel, July 20, 2016, Blockchain Legal Reports, Vol. 12, No. 7, 2016, p. 145.

[٥] أحمد محمد علي، العقود الإلكترونيَّة: دراسة مُقارنة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١٨، ص ٢٥.

كما يجبُ تعزيزُ التعاوُن الدوليّ لوضع معاييرَ قانونيَّةٍ مُشتركةٍ تتناسَبُ مع الطابع العالميّ للتكنولوجيا. إلى جانب ذلك، ينبغي إشراكُ الخبراء التقنيّين في إعداد القوانين؛ لضمان مُلاءمة التَّشريعات للواقع، وتعزيز التَّوعية القانونيَّة للأفراد والمُؤسَّسات بالتزاماتهم وحقوقهم القانونيَّة عند استخدام هذه التقنيَّات الحديثة.

وعلى الرَّغم من هذه التحدّيات، هناك بعضُ الدول التي حقَّقت تقدُّمًا ملحوظًا في مُواكبة هذه التطوُّرات التقنيَّة الهائلة. فعلى سبيل المثال، اعتمدت دولُ الاتِّحاد الأوروبيّ في عام ٢٠١٨ اللائحةَ العامَّةَ لحماية البيانات (GDPR)، التي تُعَدُّ نموذجًا رائدًا في تنظيم حماية البيانات الشخصيَّة في العصر الرقميّ[١]. كما قامت سنغافورة بوضع قوانينَ مُتقدِّمةٍ لتنظيم الذكاء الاصطناعيّ وضمان استخدامه بشكلٍ آمنٍ وأخلاقيٍّ[٢].

أمَّا بالنِّسبة للقانون العراقيّ فنُلاحظ أنَّ المُشرِّع العراقيَّ يُواجه تحدّياتٍ كبيرةً في مُواكبة التطوُّرات التقنيَّة السَّريعة، ممَّا أدَّى إلى قصورٍ في التَّشريعات الوطنيَّة المُتعلِّقة بالتكنولوجيا الحديثة. ورغم وجود بعض القوانين التي تُحاول تنظيمَ هذا المجال، فإنَّ هناك ثغراتٍ واضحةً تحتاجُ إلى مُعالجة. وعلى سبيل المثال: نجد أنه قد صدر في العراق قانونُ التَّوقيع الإلكترونيّ والمُعاملات الإلكترونيَّة رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢؛ بهدف توفير الإطار القانونيّ لاستعمال الوسائل الإلكترونيَّة في إجراء المُعاملات الإلكترونيَّة ومنح الحجِّيَّة القانونيَّة للتَّوقيع الإلكترونيّ، ونُشر هذا القانون في جريدة الوقائع العراقيَّة بالعدد ٤٢٥٦ بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٢. ومن ناحيةٍ أخرى، ورغم الجهود المبذولة لإصدار قانون مُكافحة جرائم المعلوماتيَّة، فإنَّ مشروع القانون لا يزالُ يُواجه انتقاداتٍ من قِبَل مُنظَّمات حقوق الإنسان؛ لاحتوائه على موادَّ قد تُقيِّد حرِّيَّةَ التعبير؛ لذلك لم يتمّ إقرارُ هذا القانون بشكلٍ نهائيّ حتى الآن.

أمَّا بخصوص التَّشريعات المُتعلِّقة بالذكاء الاصطناعيّ والعقود الذكيَّة، فنُلاحظ بأنه لا تُوجد تشريعاتٌ عراقيَّةٌ مُتخصِّصةٌ تُنظِّم استخداماتِ الذكاء الاصطناعيّ أو العقود الذكيَّة، وهذا الفراغُ التَّشريعيُّ يتركُ العديدَ من التَّساؤُلات حول المسؤوليَّة القانونيَّة في حالة حدوث أخطاءٍ أو أضرارٍ ناتجةٍ عن استخدام هذه التقنيَّات، ولذا فإنَّ أنَّ مُواكبة التطوُّرات التقنيَّة في العراق تتطلَّبُ جهودًا تشريعيَّةً مُستمرَّةً؛ لضمان حماية الحقوق والمصالح في ظلِّ التحوُّلات الرقميَّة المُتسارعة.

نستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ قصور التَّشريعات الوطنيَّة عن مُواكبة هذه التطوُّرات التقنيَّة يُمثِّل تحدّيًا كبيرًا تجبُ مُواجهته بجدّيَّة؛ فالتكنولوجيا لا تنتظر، وهي مُستمرَّةٌ في تغيير شكل العالم بوتيرةٍ سريعةٍ. لذلك، فإنَّ التأخُّر في مُعالجة هذا القصور قد يُؤدِّي إلى عواقبَ وخيمةٍ على المُستويَيْن الفرديّ والمُجتمعيّ.

ومن ثمَّ، يجبُ على الدول أنْ تبذلَ جهودًا حثيثةً لتطوير أُطُرها القانونيَّة بما يضمنُ تحقيقَ التَّوازُن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والمصالح العامَّة.

الفرع الثاني

الصعوباتُ المُرتبِطة بتحديد القانون الواجب التَّطبيق

إنَّ مسألة تحديد القانون الواجب التَّطبيق تُعَدُّ من أبرز التحدّيات التي تُواجه القانونَ الدوليَّ الخاصَّ، إذ تُشكِّل المُعاملاتُ ذات الطابع الدوليّ نقطةَ الْتِقَاءٍ بين أنظمةٍ قانونيَّةٍ مُتعدِّدة، ممَّا يُؤدِّي إلى تعقيداتٍ كبيرةٍ عند مُحاولة اختيار النِّظام القانونيّ الأنسب لحكم العلاقة القانونيَّة، ويُبرز هذا الموضوعُ أهمِّيَّةً كبيرةً في ظلِّ العولمة التي أتاحت زيادةَ التفاعُل بين الأفراد والمُؤسَّسات من دولٍ مُختلفة، ممَّا يستدعي البحثَ في الصُّعوبات المُرتبِطة بتحديد القانون الواجب التَّطبيق بشكلٍ دقيقٍ وشاملٍ.

تنبُعُ الصعوبات المُرتبِطة بتحديد القانون الواجب التَّطبيق أساسًا من اختلاف الأنظمة القانونيَّة بين الدول، سواءٌ من حيثُ المبادئ العامَّة أو التفاصيل المُتعلِّقة بالقواعد الموضوعيَّة والإجرائيَّة.

فعلى سبيل المثال، يختلف القانونُ المدنيُّ الفرنسيُّ عن القانون المدنيّ الإنجليزيّ من حيثُ المفاهيم الأساسيَّة ونطاق تطبيق القواعد القانونيَّة، وهذا التنوُّع يخلقُ بيئةً مُعقَّدةً تتطلَّبُ إيجاد آليَّاتٍ واضحةٍ لتحديد القانون الواجب التَّطبيق عند نشوء نزاعٍ ذي طابعٍ دوليّ[٣].

أولى الصُّعوبات التي تُواجه الأطرافَ هي تحديدُ معيارٍ مُناسبٍ لاختيار القانون الواجب التَّطبيق، فمن بين المعايير التقليديَّة المعروفة معيارُ موقع إبرام العقد، ومعيارُ مكان تنفيذ الالتزام، ومعيارُ جنسيَّة الأطراف. إلاَّ أنَّ هذه المعايير قد لا تكون كافيةً لحسم النِّزاع في ظلِّ التَّعقيدات التي تفرضُها المُعاملات الحديثة. فعلى سبيل المثال: في حالة العقود الإلكترونيَّة، قد يكونُ مكان إبرام العقد غيرَ واضحٍ بسبب الطبيعة الرقميَّة للمُعاملات[٤].

تكمُن الصعوبة الثانية في التعامُل مع حالات وجود أكثرَ من نظام قانونيٍّ داخل الدولة الواحدة، كما هو الحالُ في الدول الفيدراليَّة مثل الولايات المُتَّحدة، حيث تختلفُ القوانينُ من ولايةٍ إلى أخرى. ففي مثل هذه الحالات، يُصبح من الضَّروريّ تحديدُ القانون المحليّ المُناسب داخل الدولة الفيدراليَّة نفسها قبل الانتقال إلى مسألة تحديد القانون الواجب التَّطبيق على المُستوى الدوليّ، إضافةً إلى ذلك يبرزُ التحدّي في تحديد القانون الواجب التَّطبيق في غياب اتِّفاق بين الأطراف، فعندما لا ينصُّ العقد بشكلٍ واضحٍ على القانون المُختار لحكم العلاقة، يُصبح القاضي أو هيئة التَّحكيم مُضطرَّةً إلى البحث عن القانون الأنسب، وفي هذا السِّياق تُعَدُّ اتِّفاقيَّات مثل اتِّفاقيَّة روما بشأن القانون الواجب

---

[١] د. حسن عبد العزيز أحمد، حماية البيانات في العقود الرقميَّة، مجلة القانون العام، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٩، ص٧٧.

[٢] تتبنَّى سنغافورة نهجًا شاملًا لحوكمة الذكاء الاصطناعيّ، يهدفُ إلى تشجيع الابتكار مع ضمان الاستخدام الأخلاقيّ والمسؤول لهذه التقنيَّات. في عام ٢٠٢٠، أصدرت هيئةُ تطوير وسائل الإعلام المعلوماتيَّة (IMDA) ولجنة حماية البيانات الشخصيَّة (PDPC) "إطار حوكمة الذكاء الاصطناعيّ النموذجيّ"، الذي يُقدِّم إرشاداتٍ للشَّركات حول كيفيَّة تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعيّ بطريقةٍ شفافةٍ وعادلةٍ وخاضعةٍ للمُساءلة. وفي عام ٢٠٢٤، تمَّ تحديثُ هذا الإطار ليشملَ تقنيَّاتِ الذكاء الاصطناعيّ التوليديّ، ممَّا يعكسُ التزامَ سنغافورة بمُواكبة التطوُّرات السَّريعة في هذا المجال. إضافةً إلى ذلك، أصدرت وكالة الأمن السيبرانيّ في سنغافورة إرشاداتٍ تهدفُ إلى توفير إطار عمل للمُنظَّمات لاعتماد وتنفيذ الذكاء الاصطناعيّ بشكلٍ مسؤولٍ وآمن. ومن الجدير بالذِّكر أنَّ سنغافورة كانت من أوائل الدول التي وَضَعت خطةً وطنيَّةً للذكاء الاصطناعيّ، وفي ديسمبر ٢٠٢٤، أطلقت استراتيجيَّة الذكاء الاصطناعيّ الوطنيَّة ٢,٠، ممَّا يُعزِّزُ مكانتَها كمركز عالميّ للذكاء الاصطناعيّ. هذا النهج المُتكامل يعكسُ التزامَ سنغافورة بتطوير تقنيَّات الذكاء الاصطناعيّ بشكلٍ مسؤولٍ، مع الحفاظ على الثقة العامَّة وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقيَّة.

Michael Tan, The Impact of Artificial Intelligence on Singaporean Law, 3rd Edition, LexisNexis, Singapore, 2021, p. 145.

[٣] حسين عبد الله محمد، التِّجارة الإلكترونيَّة: بين القانون والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المدى، العراق، ٢٠٢١، ص١٠٢.

[٤] خالد حسن علي، إشكاليَّات الاختصاص القضائيّ في العقود الرقميَّة، مجلة القانون والإدارة، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠١٩، ص٩٢.

التَّطبيق على الالتزامات التَّعاقُديَّة لعام ١٩٨٠ أداةً مهمَّةً لتوجيه الأطراف والقُضاة على حدٍّ سواء، إلا أنَّ هذه الاتِّفاقيَّاتِ قد لا تكون مُلزمةً لجميع الدول، ممَّا يُعزِّز من صعوبة تحقيق التوحيد القانونيّ[١].

ومن بين الصعوبات العمليَّة أيضًا، تأتي مسألةُ التَّعارُض بين القوانين الوطنيَّة والقانون الدوليّ. ففي بعض الحالات، قد يُؤدِّي تطبيقُ قانونٍ وطنيٍّ مُعيَّن إلى نتائجَ تتعارَضُ مع المبادئ العامَّة للقانون الدوليّ، على سبيل المثال: حماية حقوق الإنسان أو منع التَّمييز، هذا التعارُض يضعُ القاضيَ في موقفٍ صعبٍ يتطلَّبُ منه المُوازنة بين احترام القانون الوطنيّ واحترام المعايير الدوليَّة.

يُضاف إلى ذلك الصعوبات المُتعلِّقة بالقوانين الآمرة (Public Policy) التي لا يجوزُ مُخالفتها في بعض الدول، حتى إذا تمَّ اختيارُ قانونٍ أجنبيٍّ لتطبيقه، فالقوانينُ المُتعلِّقة بحماية المُستهلك أو تنظيم الأسواق الماليَّة تعدُّ قوانينَ آمرةً لا يُمكن تجاوزُها، ممَّا قد يُؤدِّي إلى استبعاد القانون المُختار إذا تعارض مع هذه القوانين.

من جهةٍ أخرى، تنشأ تحدِّياتٌ كبيرةٌ وخطيرةٌ في مجال التِّجارة الدوليَّة، حيث تُعَدُّ العقود التجاريَّة الدوليَّة نموذجًا واضحًا للصعوبات المُرتبطة بتحديد القانون الواجب التَّطبيق. ففي هذه العقود، يتمُّ التَّعامُل مع مسائلَ مثل تسليم البضائع والدفع وتسوية النِّزاعات، وهي مسائلُ قد تخضعُ لقوانينَ مُختلفةٍ بناءً على مكان الأطراف أو مكان تنفيذ العقد، وفي هذا السِّياق تلعبُ قواعدُ مثل تلك الواردة في اتِّفاقيَّة الأمم المُتَّحدة بشأن عقود البيع الدوليّ للبضائع (CISG) دورًا مهمًّا في تقليل التَّعقيدات من خلال تقديم إطارٍ قانونيٍّ مُوحَّد[٢].

ومن الناحية العمليَّة، قد تُواجه المحاكم الوطنيَّة صعوبة في تطبيق القانون الأجنبيّ؛ بسبب عدم وضوح نصوصه أو صعوبة الحصول على ترجمةٍ دقيقةٍ لها، كما قد يبرزُ تحدٍّ آخرُ يتمثَّل في الاختلاف بين المفاهيم القانونيَّة في النِّظام الأجنبيّ والنِّظام الوطنيّ، ممَّا يتطلَّبُ جهدًا إضافيًّا لفهم القواعد الأجنبيَّة وتفسيرها بشكلٍ صحيح.

إضافةً إلى ذلك، يُمكن أنْ يُؤدِّيَ التطوُّر الهائل في التكنولوجيا الحديثة، إلى تعقيد في العقود الذكيَّة وتقنيَّات البلوكتشين، إضافةً إلى صعوبة تحديد القانون الواجب التَّطبيق. فهذه التقنيَّات تعتمدُ على أنظمةٍ لا مركزيَّةٍ وعابرةٍ للحدود، ممَّا يُؤدِّي إلى صعوبةٍ في تحديد القانون المُناسب لحكم النِّزاعات النَّاشئة عنها. فعلى سبيل المثال، إذا نشأ نزاعٌ بشأن تنفيذ عقد ذكيٍّ بين طرفين من دولتين مُختلفتين، فقد يكون من الصَّعب تحديدُ القانون الواجب التَّطبيق؛ نظرًا للطبيعة الرقميَّة وغير المادِّيَّة للعقد.

وفيما يتعلَّقُ بالتَّحكيم الدوليّ، ورغم أنه يُعتبر وسيلةً فعالةً لحلِّ النِّزاعات ذات الطابع الدوليّ، فإنَّ تحديد القانون الواجب التَّطبيق يظلُّ تحدِّيًا قائمًا، فالتَّحكيم يعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على اتِّفاق الأطراف، لكنْ في حال غياب اتِّفاق واضح، قد تُواجه هيئة التَّحكيم صعوبة في تحديد القانون الذي يتناسَبُ مع طبيعة النِّزاع وبيئته[٣].

نستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ الصعوباتِ المُرتبطةَ بتحديد القانون الواجب التَّطبيق في المُعاملات ذات الطابع الدوليّ تُعَدُّ من أبرز التحدِّيات التي تُواجه القانونَ الدوليَّ الخاصَّ، وتتطلَّبُ هذه المسألةُ تطويرَ آليَّاتٍ قانونيَّةٍ مرنةٍ ومُتوازنةٍ تأخذ بعين الاعتبار تعقيداتِ الواقع القانونيّ المُعاصر، بما يضمَنُ تحقيق العدالة وحماية المصالح المشروعة للأطراف المعنيَّة.

تجدُر الإشارةُ إلى أنَّ العقود الإلكترونيَّة تُمثِّل أبرزَ التحدِّيات القانونيَّة التي تُواجهها التِّجارة الرقميَّة، حيث يُواجه الأطراف الذين يتعاملون عبر الإنترنت صعوبةً كبيرةً في تحديد القانون الواجب التَّطبيق على هذه العقود، خاصَّةً عندما يتعامَلُ أطرافُ العقد من دولٍ مُختلفة؛ إذ تختلفُ قوانين الدول بشأن كيفيَّة إبرام العقود الإلكترونيَّة، ممَّا يُؤدِّي إلى تعقيداتٍ كبيرةٍ عندما يتعلَّقُ الأمر بتطبيق قوانينَ واحدةٍ على هذه المُعاملات العابرة للحدود.[٤]

وعليه؛ فإنَّ الصعوباتِ المُتعلِّقةَ بتحديد القانون الواجب التَّطبيق تتعدَّد، ومنها التعدُّديَّة القانونيَّة، حيث تكونُ الأطراف المعنيَّةُ بالعقد من دولٍ مُختلفة، وبالتالي قد يخضعُ العقد لعدَّة قوانينَ. على سبيل المثال، قد ينصُّ العقد على تطبيق القانون الإنجليزيّ لحلِّ النِّزاع، بينما تمَّ إبرامُه بين أطرافٍ من دولٍ أخرى، وهذا يخلُق تعارُضًا بين القوانين المحليَّة التي قد تتضمَّنُ أحكامًا مُتباينةً بشأن المُعاملات الإلكترونيَّة.[٥]

إضافةً إلى ذلك، تُواجه بعضُ الدول صعوبةً في صياغة تشريعاتٍ واضحةٍ تُنظِّم المُعاملات الإلكترونيَّة، ممَّا يُؤدِّي إلى غموضٍ في تحديد القانون الذي ينطبقُ على العقد عند حدوث نزاع. على سبيل المثال، بعضُ الدول لا تعترفُ بصحَّة التوقيع الإلكترونيّ أو تُصنِّفُه بطرقٍ تختلف عن الدول الأخرى، ممَّا يُؤدِّي إلى تعقيد الأمور إذا نشأ نزاعٌ بخصوص شرعيَّة التَّوقيع الإلكترونيّ في العقد.

كذلك من الأمور التي تُثير التحدِّيات القانونيَّة مُشكلة الاختصاص القضائيّ، حيث يَصعُب تحديد المحكمة التي ستنظُر في القضيَّة عندما يتعلَّقُ الأمر بعقدٍ إلكترونيٍّ أُبرم بين أطرافٍ من دولٍ مُختلفة[٦]. ففي بعض الحالات، قد تُحدِّد الأطرافُ المحكمةَ التي ستنظُر في النِّزاع، ولكن في حالاتٍ أخرى، قد يترتَّبُ على ذلك مُشكلةٌ حقيقيَّةٌ عندما لا يتَّفق الأطرافُ على مكان البتِّ في القضيَّة[٧].

وفيما يتعلَّقُ بالآليَّات الحديثة لتسوية النِّزاعات، أصبحت حلولُ التَّسوية البديلة - مثل التَّحكيم الإلكترونيّ والتَّوفيق - تحظى بانتشارٍ واسعٍ في المُعاملات الإلكترونيَّة. إلاَّ أنَّ تطبيق هذه الآليَّات عبر الحدود يحتاجُ إلى تنظيمٍ قانونيٍّ واضحٍ ومُتَّفقٍ عليه بين الدول المعنيَّة. وتعدُّ هذه الإجراءاتُ أكثرَ مرونةً وأقلَّ تكلفةً من اللجوء إلى المحاكم، لكنها بحاجةٍ إلى إطارٍ قانونيٍّ يعترفُ بها في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السِّياق، تُصبح الحاجةُ إلى إطارٍ قانونيٍّ دوليٍّ مُوحَّدٍ أمرًا ضروريًّا؛ لضمان حماية حقوق الأطراف المعنيَّة، وتوفير بيئةٍ قانونيَّةٍ مُستقرَّةٍ في التِّجارة الإلكترونيَّة.[٨]

---

[١] خالد عبد الحميد حسين، الاتِّجاهات الحديثة في التعاقُد عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٢٠، ص٥٠.

[٢] ريم سعيد عمر، التَّشريعات المُقارنة للعقود الإلكترونيَّة، جامعة الشارقة، كليَّة القانون، الإمارات، ٢٠٢٠، ص٨٥.

[٣] ريم علي محمد، التِّجارة الإلكترونيَّة والعقود الرقميَّة، مجلة الاقتصاد والقانون، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص. ٦٦.

[4] Peter Harris, Jurisdiction and Applicable Law in Electronic Transactions, 5th Edition, Hart Publishing, United Kingdom, 2018, p. 77.

[5] John Marshall, The Law of Digital Contracts, 2nd Edition, Pearson Education, United States, 2020, p. 142.

[6] Emily Richards, Electronic Commerce and International Jurisdiction, 1st Edition, Wiley Law, United States, 2021, p. 98.

[7] Andrew Taylor, Cyber Law and the Global Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2018, p. 221.

[8] Mark Wilson, Global E-Commerce and International Legal Frameworks, 4th Edition, Palgrave Macmillan, United States, 2019, p. 87.

المطلب الثاني
الإشكاليَّات المُتعلِّقة بحماية الأطراف في العقود الإلكترونيَّة

يُمثِّل ضمانُ حماية الأطراف في العقود الإلكترونيَّة أحدَ أهمِّ التحدِّيات التي تُواجه المُشرِّعين، فمع زيادة الاعتماد على الإنترنت، أصبح المُستهلكون عُرضةً للتَّزوير الإلكترونيِّ والمُمارسات الاحتياليَّة، إضافةً إلى الشروط المُجحفة التي قد تكونُ مخفيَّةً في العقود طويلة النصوص.

الفرع الأول
التَّزوير الإلكترونيُّ وغياب ضمانات إثبات الهويَّة

يَشهَدُ العالَمُ المُعاصِرُ تطوُّرًا غيرَ مسبوقٍ في التكنولوجيا الرقميَّة والاتِّصالات، ممَّا أدَّى إلى تغييراتٍ جذريَّةٍ في طريقة إدارة الأعمال والمُعاملات اليوميَّة، ولكنْ مع هذه الثورة الرقميَّة، برزتْ تحدِّياتٌ جديدةٌ تتعلَّقُ بالجرائم الإلكترونيَّة، وعلى رأسها التَّزوير الإلكترونيُّ وغياب ضمانات إثبات الهويَّة، وتعدُّ هذه القضيَّة من التحدِّيات الأساسيَّة التي تُواجه الأنظمة القانونيَّة، حيث إنَّ التطوُّراتِ التقنيَّةَ أصبحت أسرعَ من قدرة التَّشريعات الوطنيَّة على مُواكبتها[١].

يُشير التَّزوير الإلكترونيُّ إلى مجموعةٍ من الجرائم التي تتمُّ بواسطة استخدام التكنولوجيا لتزوير وثائقَ أو بياناتٍ بغرض الاحتيال أو الخداع، ومن أمثلة ذلك: التلاعُب بالهويَّات الرقميَّة، وتزوير التَّوقيعات الإلكترونيَّة، واختراق الأنظمة الماليَّة، وإنشاء مواقعَ إلكترونيَّةٍ مُزيَّفةٍ للحصول على بياناتٍ شخصيَّةٍ أو ماليَّة، وهذه المُمارسات ليست فقط خطيرةً من الناحية القانونيَّة، بل تُؤثِّر أيضًا على الثقة العامَّة في التكنولوجيا ووسائل الاتِّصال الحديثة.

يُمكن القولُ: إنَّ انتشار التَّزوير الإلكترونيِّ يعودُ لأسبابٍ عديدةٍ، منها ضعفُ التَّشريعات الوطنيَّة التي تُعاني العديد من الدول منها، حيث تفتقرُ إلى مُعالجة القضايا النَّاتجة عن الجرائم الإلكترونيَّة، وغالبًا ما تكونُ القوانينُ الحاليَّة مبنيَّةً على نُظم قانونيَّة تقليديَّة غير مُهيَّأةٍ للتعامُل مع التحدِّيات الرقميَّة، إضافةً إلى ذلك، فإنَّ التطوُّراتِ الهائلةَ للتكنولوجيا أدَّت إلى صعوبةٍ على الأنظمة القانونيَّة مُواكبتها، ممَّا يُؤدِّي إلى وجود ثغراتٍ قانونيَّةٍ تستغلُّها الجهات التي تَرتكِبُ الجرائم الإلكترونيَّة، كما أنَّ قلَّة الوعي التقنيِّ لدى كثيرٍ من الأفراد والمُؤسَّسات حول كيفيَّة حماية بياناتهم وهويَّاتهم الرقميَّة تجعلُهم عُرضةً للاستغلال، إلى جانب ذلك، فإنَّ ضَعف البنية التحتيَّة التقنيَّة في بعض الدول يُسهم في زيادة احتماليَّة وقوع عمليَّات التَّزوير، أمَّا الطبيعة العابرة للحدود للجرائم الإلكترونيَّة، فتجعلُ من الصعب تحديدَ الجناة أو تطبيقَ القانون بسبب التبايُن في التَّشريعات بين الدول[٢].

هذا، وإنَّ غياب ضمانات إثبات الهويَّة يُمثِّل مُشكلةً كبيرةً في التعامُلات الرقميَّة، فالهويَّة الرقميَّة تُستخدَم لتحديد هويَّة الأفراد أو الكيانات عبر الإنترنت، ولكنَّ عدم وجود نظامٍ مُوحَّد وآمنٍ لإثبات الهويَّة يفتح المجالَ لعمليَّات التَّزوير، ومن أبرز التحدِّيات في هذا السِّياق ضعفُ التَّوقيع الإلكترونيِّ الذي يُستخدَم وسيلةً لإثبات هويَّة المُستخدم ولكنه يُواجه تحدِّياتٍ تتعلَّق بالتَّزوير أو التلاعُب، كما أنَّ تقنيَّات التوقيع الرقميِّ بحاجةٍ إلى تحسينٍ لضمان مصداقيتها، كما أنَّ انتحال الهويَّة يعدُّ من الجرائم الشائعة، حيث يَستخدِم مُجرمو الإنترنت بياناتٍ شخصيَّةً مسروقةً لإنشاء هويَّاتٍ مُزيَّفةٍ واستخدامها في الاحتيال، إضافةً إلى ذلك لا تُوجد معاييرُ دوليَّة مُوحَّدة لإثبات الهويَّة الرقميَّة، ممَّا يُؤدِّي إلى تفاوُتٍ كبيرٍ في مُستوى الأمان بين مُختلف الدول والمنصَّات، وعلى الرَّغم من التطوُّرات التقنيَّة، فإنَّ الاعتماد على كلمات المرور لا يزالُ الوسيلةَ الأكثر شيوعًا لإثبات الهويَّة، إلا أنها تُعَدُّ غيرَ كافيةٍ للحماية من الاختراقات والتَّزوير[٣].

يُؤدِّي التَّزوير الإلكترونيُّ إلى آثارٍ خطيرةٍ على الأفراد والمُجتمعات والمُؤسَّسات، منها الخسائرُ الماليَّةُ الكبيرة للشَّركات والأفراد سواءً من خلال سرقة الأموال أو الاحتيال، كما تُؤثِّر الجرائم الإلكترونيَّة على الثقة العامَّة في التكنولوجيا وتُقلِّل من استخدامها في إجراء المُعاملات، ممَّا يَعوقُ التحوُّلَ الرقميَّ.

أمَّا من الناحية القانونيَّة: فإنَّ الشَّركاتِ تُواجه تحدِّياتٍ تتعلَّق بتحديد المسؤول عن الأضرار وتعويض الضَّحايا عند وقوع عمليَّات تزوير، وإلى جانب ذلك فإنَّ الشركاتِ التي تتعرَّضُ لاختراقاتٍ أو تزويرٍ تُواجه أضرارًا جسيمةً لسُمعتها، ممَّا يُؤثِّر على أعمالها وعلاقاتها مع العملاء.

ولمُعالجة هذه التحدِّيات؛ يجبُ تعزيز التَّشريعات الوطنيَّة والدوليَّة، من خلال تحديث القوانين لِتُواكِبَ التحدِّياتِ الرقميَّةَ، ووَضْع عقوباتٍ صارمةٍ على الجرائم الإلكترونيَّة، كما يجبُ تطويرُ تقنيَّات إثبات الهويَّة باستخدام تقنيَّاتٍ مُتقدِّمةٍ مثل البصمة البيومتريَّة، والتعرُّف على الوجه، وتقنيَّات البلوكتشين؛ لإنشاء أنظمة إثبات هويَّةٍ آمنةٍ وموثوقة، ومن المهمِّ زيادةُ وعي الأفراد والمُؤسَّسات حول أهمِّيَّة حماية البيانات والهويَّات الرقميَّة وكيفيَّة التصدِّي للتَّزوير الإلكترونيِّ، ويعدُّ التعاوُن الدوليُّ ضروريًّا لمُواجهة الجرائم الإلكترونيَّة العابرة للحدود من خلال تبادُل المعلومات والخبرات، وأخيرًا يجبُ على الحكومات والشركات الاستثمارُ في أنظمة أمانٍ قويَّةٍ لحماية البيانات والهويَّات الرقميَّة[٤].

نستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ التَّزوير الإلكترونيَّ وغيابَ ضمانات إثبات الهويَّة يُمثِّلان تحدِّيًا كبيرًا في العصر الرقميِّ، يتطلَّبُ مُعالجةً شاملةً ومُتعدِّدة الأبعاد، من الضَّروريِّ أنْ تتضافَرَ جهود الحكومات والمُؤسَّسات والأفراد لتطوير الأُطر القانونيَّة والتقنيَّة لمُواجهة هذه التحدِّيات، بما يضمنُ حماية الحقوق وتعزيز الثقة في التكنولوجيا.

الفرع الثاني
المُمارسات الاحتياليَّة والشروط المُجحفة في العقود الإلكترونيَّة

يَشهَدُ العالَمُ تحوُّلًا غيرَ مسبوقٍ نحو الرقمنة في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التِّجارة وإبرام العقود، ومع هذا التحوُّل، ظهرت العقود الإلكترونيَّة كوسيلةٍ أساسيَّةٍ لتنظيم المُعاملات بين الأطراف المُختلفة، وعلى الرَّغم من الفوائد العديدة التي تُوفِّرُها هذه العقود، تُوجد العديد من التحدِّيات التي ظهرت معها، أبرزُها المُمارسات الاحتياليَّة والشروط المُجحفة التي قد تتضمَّنُها، هذه الظواهرُ تُثير قضايا قانونيَّةً وأخلاقيَّةً تحتاجُ إلى مُعالجةٍ فوريَّةٍ لضمان حماية حقوق الأطراف المُتعاقدة وتعزيز الثقة في استخدام التكنولوجيا في إبرام العقود.

---

[١] سارة أحمد محمود، إثبات العقود الإلكترونيَّة في القانون المصريِّ، جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠٢١، ص١٠٢.

[٢] سارة حسن علي، التَّوقيعات الإلكترونيَّة وأثرها القانوني، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠٢١، ص٤٣.

[٣] سمية خالد أحمد، التَّنظيم القانونيُّ للتعاقُد الإلكترونيِّ في القانون الدوليِّ، جامعة بيروت العربيَّة، كليَّة الحقوق، لبنان، ٢٠١٧، ص٩٥.

[٤] سمير محمود فريد، قوانين حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، الطبعة الأولى، مكتبة الأمل، الكويت، ٢٠١٩، ص٨٨.

وإنَّ أخطر التحدِّيات التي تُواجه التِّجارة الرقميَّة، هي المُمارسات الاحتياليَّة في العقود الإلكترونيَّة، وتتمثَّلُ هذه المُمارسات في استخدام وسائلَ خداعيَّةٍ أو احتياليَّةٍ لتحقيق مكاسبَ غير مشروعةٍ على حساب الطرف الآخر، ومن أبرز أشكال الاحتيال الإلكترونيّ: تقديمُ معلوماتٍ مغلوطةٍ أو مُضلِّلة، واستخدامُ منصَّات إلكترونيَّةٍ مُزيَّفة، واستغلالُ الثغرات التقنيَّة لاختراق البيانات، وفَرْض شروطٍ خفيَّةٍ لا يتمُّ الكشفُ عنها إلا بعد إتمام التعاقُد، فهذه المُمارسات تُؤدِّي إلى خسائرَ ماليَّةٍ جسيمةٍ، وتُؤثِّر على سُمعة الشركات، وتُضعف الثقة في المُعاملات الإلكترونيَّة[١].

على الجانب الآخر، تعدُّ الشروط المُجحفة مُشكلةً أخرى تُواجه العقود الإلكترونيَّة، ويُشير مُصطلح الشروط المُجحفة إلى تلك الشروط التي يتمُّ تضمينُها في العقد بطريقةٍ تجعلُها تنحازُ بشكلٍ غير عادل لصالح طرفٍ على حساب الطرف الآخر، وغالبًا ما يتمُّ إدراجُ هذه الشروط في العقود الإلكترونيَّة من خلال "الشروط والأحكام" التي يُوافق عليها المُستخدمون دون قراءةٍ أو فهم كامل، وتشمل الأمثلةُ على هذه الشروط: تقييد حقوق المُستهلك في طلب التَّعويض، وفَرْض شروطٍ ماليَّةٍ غير واضحةٍ أو مُبالَغٍ فيها، وإعفاء الطرف الآخر من أيِّ مسؤوليَّة قانونيَّة.

تتَّسم العقود الإلكترونيَّة بطبيعتها الفريدة التي تُسهِّل على الأطراف إدراجَ شروطٍ قد تكونُ غيرَ مُتوازنةٍ أو مُضلِّلة، فعلى سبيل المثال: غالبًا ما يتمُّ تصميمُ واجهات المُستخدم في المواقع والتَّطبيقات بحيث تدفع المُستخدمين للمُوافقة بسرعةٍ على الشروط والأحكام دون قراءة التفاصيل. وهذا السلوكُ يُعرف بظاهرة "النقر غير المدروس"، حيث يُوافق الأفرادُ على شروطٍ قد تكونُ مُجحفةً دون إدراك العواقب[٢].

ومن الواضح أنَّ التحدِّياتِ القانونيَّةَ النَّاجمة عن هذه الظواهر تتمثَّل في صعوبة تحديد المسؤوليَّة عند وقوع النِّزاعات. ففي كثير من الحالات، تكون الأطرافُ المُحتالة مجهولةَ الهويَّة أو تعملُ من دولٍ لا تتعاوَنُ قانونيًّا مع السُّلطات الأخرى. إضافةً إلى ذلك، يُثير تطبيقُ القانون على العقود الإلكترونيَّة تساؤُلاتٍ حول الاختصاص القضائيّ والقانون الواجب التَّطبيق، خاصَّةً عندما تكون الأطراف المُتعاقدة من دولٍ مُختلفة.

لحلِّ هذه المُشكلات، يجبُ اتِّخاذ العديد من الإجراءات القانونيَّة والتقنيَّة، أولًا: ينبغي تحديث التَّشريعات الوطنيَّة والتَّشريعات الدوليَّة لضمان حمايةٍ أفضلَ للمُستهلكين في العقود الإلكترونيَّة، فيجبُ أنْ تتضمَّن هذه التَّشريعات قواعدَ واضحةً وصارمةً تمنعُ إدراجَ الشروط المُجحفة وتُجرِّم المُمارساتِ الاحتياليَّةَ. ثانيًا: يجبُ تعزيز الشَّفافية في تصميم العقود الإلكترونيَّة من خلال توفير واجهاتٍ سهلة الاستخدام ومعلوماتٍ واضحةٍ ومُباشرةٍ حول الشروط والأحكام. ثالثًا: يجب تعزيزُ الوعي العامّ حول حقوق المُستهلكين في العقود الإلكترونيَّة من خلال حملاتٍ تثقيفيَّة وإعلاميَّة.

على الصَّعيد التقنيّ، يُمكن استخدامُ تقنيَّاتٍ حديثةٍ مثل البلوكتشين؛ لضمان الشَّفافية والنَّزاهة في العقود الإلكترونيَّة، كما يُمكن تطويرُ أنظمة ذكاءٍ اصطناعيٍّ لتحليل الشروط والأحكام وتحديد أيِّ بنودٍ قد تكون مُجحفةً أو مُضلِّلةً. فهذه الحلول التقنيَّة - جنبًا إلى جنبٍ مع الإطار القانونيّ المُناسب - يُمكن أنْ تُسهم بشكلٍ كبيرٍ في الحدِّ من المُمارسات الاحتياليَّة والشروط المُجحفة[٣].

من المهمِّ أيضًا تعزيزُ التعاوُن الدوليّ في مُواجهة هذه التحدِّيات، خاصَّةً أنَّ الجرائم المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة غالبًا ما تكون عابرةً للحدود، ويُمكن تحقيقُ ذلك من خلال اتِّفاقيَّاتٍ دوليَّةٍ تُنظِّم استخدام التكنولوجيا في إبرام العقود، وتضعُ معاييرَ مُوحَّدةً لحماية الأطراف المُتعاقدة[٤].

نستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ المُمارساتِ الاحتياليَّةَ والشروط المُجحفة في العقود الإلكترونيَّة تُمثِّل تحدِّيًا كبيرًا يتطلَّبُ تضافُرَ الجهود القانونيَّة والتقنيَّة لمُعالجته، ويجبُ أنْ تعملَ الحكومات والمُؤسَّسات الدوليَّة معًا لوضع إطارٍ قانونيٍّ وتنظيميٍّ شاملٍ يضمنُ حمايةَ حقوق الأطراف المُتعاقدة، ويُعزِّز الثقةَ في استخدام التكنولوجيا في إدارة المُعاملات والعقود.

المبحث الثاني

آليَّاتُ مُعالجة الإشكاليَّات القانونيَّة في إبرام العقود الإلكترونيَّة

في ظلِّ التحدِّيات القانونيَّة العديدة التي تُواجه العقودَ الإلكترونيَّة، أصبح من الضروريّ البحثُ عن آليَّاتٍ مُبتكَرةٍ لمُعالجتها، ولا تقتصرُ هذه المُعالجات على الجوانب التَّشريعيَّة فقط، بل تشملُ أيضًا الجوانبَ التقنيَّة والتوعويَّة التي تهدفُ إلى توفير بيئةٍ رقميَّةٍ آمنةٍ وموثوقةٍ للأطراف المُتعاقدة، ويركِّز هذا المبحث على استعراض أبرز الآليَّات المُتاحة لتطوير القوانين وتحسين الإجراءات المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة، مع تسليط الضَّوء على أهمِّيَّة التعاوُن بين التَّشريعات الوطنيَّة والدوليَّة لمُواجهة هذه التحدِّيات.

المطلب الأول

التطويرُ التَّشريعيُّ والتقنيُّ لحماية الأطراف

يُمثِّل تطويرُ التَّشريعات الحاليَّة لتتلاءَمَ مع طبيعة العقود الإلكترونيَّة الخطوةَ الأولى لضمان حماية الأطراف، إضافةً إلى ذلك، فإنَّ تبنِّي تقنيَّاتٍ مُتقدِّمةٍ مثل التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق يُعزِّز من مصداقيَّة العقود وسلامتها.

الفرع الأول

تعزيزُ الإطار القانونيّ لتحديد الإيجاب والقبول إلكترونيًّا

يشهدُ العالَمُ تحوُّلاتٍ كبيرةً في طريقة إبرام العقود؛ نتيجةً للتطوُّر السريع للتكنولوجيا والانتشار الواسع للإنترنت، وقد أصبحت العقودُ الإلكترونيَّةُ أحدَ الأشكال الرئيسة للمُعاملات في العصر الرقميّ، حيث تعتمدُ الأطرافُ على الوسائل التقنيَّة للتفاوُض وإبرام الاتِّفاقيات بدلًا من الوسائل التقليديَّة، ولكنْ مع هذه التغيُّرات، ظهرت تحدِّياتٌ قانونيَّةٌ تتعلَّقُ بتحديد الإيجاب والقبول في البيئة الإلكترونيَّة، ممَّا يتطلَّبُ تعزيزَ الإطار القانونيّ لهذه العمليَّات؛ لضمان حماية حقوق الأطراف وتحقيق العدالة[٥].

ويعدُّ الإيجاب والقبول هما الركيزتان الأساسيتان لتكوين العقد في أيِّ نظامٍ قانونيٍّ، ففي السِّياق التقليديّ يتمُّ التعبير عنهما بشكلٍ واضح بواسطة الكلمات أو الكتابة أو الأفعال التي تُعبِّر عن نيَّة الالتزام، أمَّا في البيئة الإلكترونيَّة فإنَّ الأمرَ أكثرُ تعقيدًا، حيث يُمكن أنْ يتمَّ الإيجاب

---

[١] سميرة عبد الرحمن حسن، إشكاليَّات إثبات العقود الرقميَّة، مجلة القانون الدولي، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص٣٠.

[٢] عادل أحمد سعيد، القانون الدولي الخاص والعقود الإلكترونيَّة، الطبعة الثالثة، دار الحكمة، الإمارات، ٢٠١٩، ص١١٠.

[٣] عادل محمد حسين، التعاقُد عبر الوسائل الرقميَّة بين القانون والتكنولوجيا، مجلة القانون الحديث، المجلد ٨، العدد ٦، ٢٠١٩، ص٦٥.

[٤] عائشة فؤاد حسن، القواعد القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة في القانون الأردنيّ، جامعة عمَّان العربيَّة، كليَّة القانون، الأردن، ٢٠١٩، ص٧٢.

[٥] عبد الله محمد حسن، التحدِّيات القانونيَّة في العقود عبر الإنترنت، جامعة دمشق، كليَّة الحقوق، سوريا، ٢٠١٨، ص١٥٠.

والقبول من خلال وسائلَ مُتعدِّدةٍ، مثل: البريد الإلكترونيّ، والرسائل النصّيَّة، والتَّطبيقات الذكيَّة، أو حتى الأزرار التي تضغط عليها الأطرافُ في مواقع التِّجارة الإلكترونيَّة، وهذا التنوُّع يُثير تساؤُلاتٍ حول كيفيَّة تحديد اللحظة التي يتمُّ فيها تكوينُ العقد بشكلٍ قانونيّ(١).

وواحدةٌ من أبرز المُشكلات التي تُواجه تحديد الإيجاب والقبول إلكترونيًّا هي تحديد متى وأين يتمُّ إبرام العقد، ففي العقود التقليديَّة يُعَدُّ العقد مُبرمًا في المكان والزمان الذي يكونُ فيه تبادُل الإيجاب والقبول بشكلٍ مُباشرٍ بين الأطراف، ولكن في البيئة الإلكترونيَّة يُمكن أنْ يكونَ الإيجابُ صادرًا من طرفٍ في بلدٍ ما ويتمَّ القبولُ في بلدٍ آخر، ما يُثير تساؤُلاتٍ حول القانون الواجب التَّطبيق والمحكمة المُختصَّة في حال نشوب نزاع.

إضافةً إلى ذلك، فإنَّ الوسائل الإلكترونيَّة قد تُثير شكوكًا حول مصداقيَّة نيَّة الأطراف، فعلى سبيل المثال: قد يكونُ الإيجاب أو القبول صادرًا من جهازٍ مُخترَق أو باستخدام هويَّةٍ مُزيَّفة، ممَّا يجعل من الضروريّ وجود آليَّاتٍ قانونيَّةٍ وتقنيَّةٍ للتحقُّق من هويَّة الأطراف وضمان صحَّة التعبير عن الإرادة.

وهناك أيضًا تحدِّياتٌ تتعلَّقُ بصياغة الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونيَّة، ففي بعض الحالات يتمُّ تقديم الإيجاب من خلال شروطٍ وأحكامٍ تظهرُ على موقعٍ إلكترونيّ، ويتطلَّبُ القبول ضغط زر "مُوافق" أو ما شابه ذلك، ولكنَّ هذا الإجراءَ قد لا يكون كافيًا لضمان أنَّ الطرف الآخر قد قرأ وفَهِمَ الشروط قبل قَبُولها، وبالتالي فإنَّ الإطار القانونيَّ يجبُ أنْ يتضمَّنَ قواعِدَ لضمان وضوح الإيجاب وفهم الأطراف لمضمونه(٢).

ومن أجل تعزيز الإطار القانونيّ لتحديد الإيجاب والقبول إلكترونيًّا، يجبُ اتِّخاذ خطواتٍ مُتعدِّدة:

أولًا: ينبغي تحديثُ التَّشريعات الوطنيَّة لتشمل نصوصًا صريحةً تتعلَّق بالعقود الإلكترونيَّة، وهذه النصوصُ يجبُ أنْ تُحدِّدَ بوضوحٍ متى يُعَدُّ الإيجاب والقبول صحيحين، وما هي المُتطلَّبات اللازمة لتأكيد صحَّة التعبير عن الإرادة، كما يجبُ أنْ تُعالِجَ هذه النصوص مسائِلَ الاختصاص والقانون الواجب التَّطبيق في حال وجود عنصرٍ دوليّ في العقد.

ثانيًا: يجبُ تعزيز التعاوُن الدوليّ لتوحيد القواعد القانونيَّة المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة، ففي ظلِّ الطبيعة العابرة للحدود للمُعاملات الإلكترونيَّة، من الضروريّ وجودُ اتِّفاقيَّاتٍ دوليَّةٍ تضع معاييرَ مُوحَّدةً لتحديد الإيجاب والقبول إلكترونيًّا، هذه الاتِّفاقيات يُمكن أنْ تُسهم في تقليل النِّزاعات وتوفير بيئةٍ قانونيَّةٍ مُستقرَّةٍ للتجارة الإلكترونيَّة(٣).

ثالثًا: ينبغي تطوير تقنيَّات التحقُّق من الهويَّة والتوثيق الإلكترونيّ لضمان صحَّة التعبير عن الإرادة، فتقنيَّاتٌ مثل التَّوقيع الإلكترونيّ والبصمة الرقميَّة يُمكن أنْ تُوفِّرَ مُستوًى عاليًا من المصداقيَّة، ولكن يجبُ أنْ تكونَ مدعومةً بإطارٍ قانونيّ يضمن قبولَها في المحاكم.

رابعًا: يجبُ تعزيز التَّوعية والتَّثقيف حول القوانين المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة، إذ إنَّ الأفراد والشَّركاتِ بحاجةٍ إلى فهم حقوقهم والتزاماتهم عند استخدام الوسائل الإلكترونيَّة لإبرام العقود، وهذا يُمكن أنْ يُقلِّلَ من الأخطاء والنِّزاعات، ويُحسِّن من مُستوى الثقة في العقود الإلكترونيَّة.

نستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ تعزيز الإطار القانونيّ لتحديد الإيجاب والقبول إلكترونيًّا هو ضرورةٌ مُلِحَّةٌ في ظلِّ التغيُّرات الكبيرة التي يشهدُها العالَمُ في مجال التِّجارة والاتِّصالات، وهذه العمليَّة تتطلَّبُ جهدًا مُشتركًا من الحكومات والمُشرِّعين والخبراء التقنيّين؛ لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف في البيئة الرقميَّة.

الفرع الثاني
دورُ التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق في حماية المصداقيَّة

مع التطوُّر الكبير الذي يشهدُه العالَم في المجال التكنولوجيّ، بات الاعتمادُ على الوسائل الرقميَّة في إنجاز المُعاملات أمرًا لا غنى عنه، وتتزايَدُ أهمِّيَّة العقود الإلكترونيَّة كوسيلةٍ لإبرام الاتِّفاقيَّات في العديد من المجالات، سواءٌ المدنيَّة أو التجاريَّة أو الإداريَّة، وفي هذا السِّياق ظهرت الحاجةُ إلى ضمان مصداقيَّة هذه العقود، خصوصًا في ظلِّ المخاطر التي تُصاحب العالم الرقميّ، مثل التَّزوير أو الإنكار، ومن هنا برزَ دورُ التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق كوسائلَ رئيسةٍ لضمان حماية المصداقيَّة، ما يجعلُها موضوعًا مهمًّا يستحقُّ الدِّراسة والتعمُّق(٤).

تُعرَّف التَّوقيعات الإلكترونيَّة بأنها تقنيَّةٌ رقميَّةٌ تُمكِّن الأفراد من التَّعبير عن مُوافقتهم على مُحتوى الوثيقة بشكلٍ آمنٍ ومُلزم قانونيًّا، وتعتمد هذه التَّوقيعات على وسائلَ مُتعدِّدة، من بينها الرموزُ المُشفَّرة أو حتى التَّوقيعات البيومتريَّة، مثل بصمات الأصابع أو الوجه، وتكمُن أهمِّيَّتُها في أنها تُضيف عنصر التَّوثيق الشخصيّ للمُعاملات الرقميَّة، ممَّا يجعلُ من الصعب إنكارَ التوقيع أو تزويره، في حين أنَّ شهادات التَّصديق تعدُّ وثائقَ إلكترونيَّةً تُصدرها جهاتٌ مُختصَّةٌ تُسمَّى "الجهات المُصدِّقة"، وهي تُؤدِّي دورًا تكامليًّا مع التَّوقيعات الإلكترونيَّة عبر التأكُّد من هويَّة الأطراف المُتعاملة في العقود، وتوفير ضمانٍ إضافيّ على شرعيَّة التَّوقيع، إذ إنَّ أحد الأبعاد المهمَّة للتَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق هو تعزيزُ الثقة بين الأطراف، فالبيئةُ الرقميَّة رغم مزاياها العديدة تُعاني من مُشكلة فقدان الاتِّصال المادِّيّ بين الأطراف، ممَّا يُؤدِّي إلى غياب الثقة المُباشرة التي كانت مُتوفِّرةً في العقود التقليديَّة الورقيَّة، فالتَّوقيعات الإلكترونيَّة تعملُ على سدِّ هذه الفجوة من خلال تقديم آليَّةٍ يُمكن من خلالها للأطراف التأكُّد من صحَّة وموثوقيَّة التَّوقيع، وكذلك من هويَّة الطرف الآخر، إضافةً إلى ذلك، تُتيح هذه التَّوقيعات إمكانيَّةَ ربط الوثيقة بموقِّع مُحدَّد بحيث يكونُ من المُستحيل تغيير مُحتواها دون كشف التلاعُب(٥).

لقد أسهمت القوانين الحديثة في مُختلف الدول في إعطاء التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق قيمةً قانونيَّةً مُكافئةً للتَّوقيعات التقليديَّة، على سبيل المثال: اعتمدت العديد من الأنظمة القانونيَّة على قوانينَ، مثل: قانون التِّجارة الإلكترونيَّة التابع للأمم المُتَّحدة، وكذلك التَّوجيه الأوروبيُّ المُتعلِّق بالتَّوقيعات الإلكترونيَّة (eIDAS)، وهذه القوانينُ لم تكتفِ بمُجرَّد الاعتراف بالتَّوقيعات الإلكترونيَّة، بل وضعت معاييرَ صارمةً لكيفيَّة استخدام شهادات التَّصديق لضمان أمان التعامُلات الرقميَّة. وعلى الرَّغم من ذلك، تبقى هناك تحدِّياتٌ قانونيَّةٌ بين الدول المُختلفة، حيث لا تزال بعضُ الأنظمة تتفاوَتُ في تطبيق هذه الأدوات.

---

(١) ليلى محمود إبراهيم، أثر التكنولوجيا على العقود الإلكترونيَّة، مجلة العلوم القانونيَّة، المجلد ٢٠، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٢٢.

(٢) ليلى محمود أحمد، التحدِّيات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة، الطبعة الأولى، دار الجيل للنشر، الأردن، ٢٠١٧، ص٩٠.

(٣) محمد خالد عبد الله، القانون الرقمي والعقود الإلكترونيَّة، مجلة التِّجارة والقانون، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٨، ص٤٥.

(٤) محمود جمال الدين، آليَّات تسوية النِّزاعات في العقود الرقميَّة، جامعة الإسكندريَّة، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠٢١، ص٦٠.

(٥) محمود عبد العزيز حسن، التِّجارة الإلكترونيَّة والعقود الرقميَّة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربيَّة، لبنان، ٢٠٢١، ص٧٨.

من الجوانب التقنيَّة، تعتمد التَّوقيعات الإلكترونيَّة على أنظمة التَّشفير المُتقدِّمة التي تضمنُ أمان المعلومات والبيانات وتمنع اختراقها، وتستخدمُ هذه الأنظمةُ مفتاحَيْن مُختلفين، أحدهما عامٌّ والآخرُ خاصٌّ؛ لربط التَّوقيع بالوثيقة وتأمينه، فشهاداتُ التَّصديق تُضيف طبقةً إضافيَّةً من الحماية، حيث تصدرُ عن جهةٍ مُختصَّةٍ تكون مسؤولةً عن التأكُّد من أنَّ التَّوقيع الإلكترونيَّ يعود بالفعل إلى الطرف الصحيح، وهذا النِّظامُ الثنائيُّ بين التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق يجعلُ من الصعب جدًّا تزوير الوثائق أو التلاعُب بها.

ورغم ذلك، تظلُّ هناك تحدِّياتٌ تُواجه استخدام التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق، ومن أبرز هذه التحدِّيات هو الحاجةُ إلى ضمان حماية خصوصيَّة البيانات والمعلومات الشخصيَّة للمُوقِّعين، ففي ظلِّ التطوُّر الهائل في استخدام التكنولوجيا الرقميَّة، تتزايَدُ المخاوفُ المُتعلِّقة بإمكانيَّة اختراق البيانات أو استخدامها بطرقٍ غير قانونيَّة، يُضاف إلى ذلك مسألةُ التفاوُت في القوانين بين الدول، حيث لا تزالُ بعضُ الأنظمة القانونيَّة تتردَّدُ في الاعتراف الكامل بالتَّوقيعات الإلكترونيَّة أو تتبنَّى معاييرَ مُختلفةً عنها، وثمَّت تحدٍّ آخَرُ يكمُن في التكلفة، حيث يتطلَّبُ إنشاءُ البنية التحتيَّة اللازمة لاستخدام هذه الأدوات استثماراتٍ كبيرةً، سواءٌ من قِبَل الحكومات أو المُؤسَّسات(١).

تُظهر الاتِّجاهات الحديثة أنَّ هناك اهتمامًا مُتزايدًا بتطوير أدوات التَّوقيع الإلكترونيِّ وشهادات التَّصديق لِتُواكب التحدِّياتِ التقنيَّةَ والقانونيَّةَ المُتزايدة، ومن أبرز التطوُّرات استخدامُ تقنيَّات الذكاء الاصطناعيِّ لتحسين دقَّة التحقُّق من هويَّة المُوقِّعين، إضافةً إلى اعتماد تقنيَّة البلوكتشين لتسجيل المُعاملات بطريقةٍ آمنةٍ وغير قابلةٍ للتلاعُب، وهذه التطوُّرات لا تُسهم فقط في تعزيز أمان التَّوقيعات الإلكترونيَّة، بل أيضًا في توسيع نطاق استخدامها ليشمل مجالاتٍ جديدةً مثل التَّوقيعات الطبِّيَّة أو التَّوقيعات في المجال التَّعليميِّ(٢).

ويُمكن القولُ: إنَّ التَّوقيعاتِ الإلكترونيَّةَ وشهاداتِ التَّصديق تُشكِّل ركيزةً أساسيَّةً لحماية المصداقيَّة في البيئة الرقميَّة، ومع ازدياد الاعتماد على العقود الإلكترونيَّة، ستظلُّ هذه الأدواتُ تلعب دورًا محوريًّا في تعزيز الثقة بين الأطراف وضمان أمان المُعاملات، ونستنتجُ ممَّا تقدَّم أنَّ تبنِّيَ التَّوقيعات الإلكترونيَّة وشهادات التَّصديق ليس مُجرَّدَ خيارٍ تقنيٍّ، بل ضرورة قانونيَّة واقتصاديَّة لضمان استدامة التعامُلات الرقميَّة في العصر الحديث.

المطلب الثاني
ضمانُ الحماية القانونيَّة والعمليَّة للأطراف

لا يقتصرُ دورُ القانون على توفير الإطار التَّنظيميِّ للعقود الإلكترونيَّة، بل يجبُ أنْ يضمنَ أيضًا حمايةَ الأطراف المُتعاقدة من المخاطر المُرتبطة بالمُمارسات الاحتياليَّة والنِّزاعات.

الفرع الأول
حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة

مع التوسُّع الهائل والمُتطوِّر في استخدام التكنولوجيا واعتماد الوسائل الرقميَّة في إبرام العقود، أصبحت العقودُ الإلكترونيَّة جزءًا لا يتجزَّأُ من الحياة اليوميَّة؛ إذ يتفاعَلُ ملايينُ الأشخاص يوميًّا مع هذه العقود عند شراء المُنتَجات أو الاشتراك في الخدمات عبر الإنترنت، ومع ذلك يَبرُز تساؤُلٌ مهمٌّ حول كيفيَّة حماية المُستهلك في هذه المُعاملات الرقميَّة، خاصَّةً في ظلِّ غياب التفاعُل المادِّيِّ المُباشر الذي كان يُميِّز العقودَ التقليديَّة، ويُعَدُّ توفير الحماية القانونيَّة والعمليَّة للمُستهلكين في العقود الإلكترونيَّة ضرورةً مُلِحَّةً لضمان حقوق الأطراف وتحقيق التَّوازُن في العلاقة التَّعاقُديَّة(٣).

تتَّسم العقود الإلكترونيَّة بالعديد من المُميِّزات، مثل سهولة الوصول إلى المُنتَجات والخدمات، وسرعة إتمام العمليَّات التَّعاقُديَّة، وخفض التَّكاليف المُرتبطة بها، إلا أنَّ هذه المزايا يُقابلها تحدِّياتٌ قانونيَّةٌ وعمليَّةٌ تتعلَّق بحماية المُستهلك، فالمُستهلك غالبًا ما يكونُ الطرفَ الأضعفَ في هذه العَلاقة؛ بسبب نقص الخبرة القانونيَّة أو التقنيَّة، ممَّا يجعلُه عُرضةً للاستغلال أو الوقوع في فخاخ التعاقُد غير العادل، لذلك فإنَّ توفير ضماناتِ حماية المُستهلك يُشكِّلُ ضرورةً حيويَّةً للحفاظ على عدالة المُعاملات الرقميَّة.

تبدأ الحماية القانونيَّة للمُستهلك في العقود الإلكترونيَّة من خلال فَرْض التزاماتٍ واضحةٍ على مُزوِّدي الخدمات ومنصَّات التِّجارة الإلكترونيَّة، وتشملُ هذه الالتزاماتُ توفيرَ معلوماتٍ دقيقةٍ وشفافةٍ حول المُنتَج أو الخدمة المُقدَّمة، وضمان أنْ تكونَ شروطُ العقد واضحةً وغيرَ مُضلِّلة، كما يُطلب من مُقدِّمي الخدمات إتاحةُ فرصةٍ للمُستهلكين لفهم جميع بنود العقد قبل المُوافقة عليه، وتُعَدُّ هذه الشفافية جزءًا من الجهود المبذولة لضمان أنْ يكونَ المُستهلك في وضعٍ يُمكِّنُه من اتِّخاذ قراراتٍ مُستنيرةٍ بناءً على معلوماتٍ صحيحةٍ(٤).

تجدُر الإشارةُ إلى أنَّ السِّياساتِ المُتعلِّقةَ بحقوق الإلغاء والاسترجاع تُعَدُّ جزءًا أساسيًّا من حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، ففي العقود التقليديَّة يتمكَّنُ المُستهلك من فحص المُنتَج مُباشرةً قبل إتمام الشراء، أمَّا في العقود الإلكترونيَّة فإنَّ غياب هذه الفرصة يستلزمُ توفيرَ آليَّات تسمح للمُستهلك بإلغاء العقد أو استرجاع المُنتَج في حال عدم مُطابقته للمُواصفات أو في حال وجود عيوبٍ خفيَّة، وهذه السِّياساتُ منصوصٌ عليها في العديد من القوانين، مثل التَّوجيهات الأوروبيَّة بشأن حماية المُستهلك، والتي تمنحُ العملاءَ حقَّ الانسحاب من العقد خلال فترةٍ زمنيَّةٍ مُعيَّنةٍ دون تحمُّل تكاليفَ إضافيَّة.

ويتمثَّلُ التحدِّي الآخر الذي يُواجه المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة في حماية البيانات والمعلومات الشخصيَّة، إذ تتطلَّبُ العقود الإلكترونيَّة تقديمَ معلوماتٍ شخصيَّةٍ، مثل: الاسم، والعنوان، وتفاصيل الدفع، فإذا لم يتمّ تأمينُ هذه البيانات بشكلٍ كافٍ، فإنَّ المُستهلك يُصبح عُرضةً للقرصنة أو الاحتيال. ولتحقيق الحماية، تُعتمد العديد من التَّشريعات، مثل اللائحة العامَّة لحماية البيانات، (GDPR) في الاتِّحاد الأوروبيِّ، التي تفرضُ قواعدَ صارمةً على الشَّركات بشأن كيفيَّة جمع البيانات واستخدامها وحمايتها، إلى جانب ذلك، تفرضُ هذه اللوائحُ التزاماتٍ على الشَّركات لتوفير آليَّاتٍ تُمكِّن المُستهلكين من السيطرة على بياناتهم، بما في ذلك حقُّهم في الوصول إلى البيانات وتصحيحها أو حذفها.

كذلك، أحد التحدِّيات الكبرى التي تُواجه المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة هو الاختصاصُ القضائيُّ وتطبيق القانون؛ نظرًا لأنَّ المُعاملاتِ الإلكترونيَّةَ تتمُّ بواسطة الإنترنت، فإنَّ الأطراف قد تكونُ موجودةً في دولٍ مُختلفةٍ تخضع لأنظمةٍ قانونيَّةٍ مُتباينة، هذا التَّعقيد يجعلُ من

---

(١) محمود عبد الله فريد، التحدِّيات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة عبر الحدود، مجلة القانون الدوليّ الخاص، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠١٨، ص٣٨.

(٢) نادية علي حسن، الاتِّجاهات الحديثة في التعاقُد عبر الوسائل الرقميَّة، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة، المغرب، ٢٠١٨، ص٧٥.

(٣) نادية فؤاد حسن، التَّشريعات المُقارنة للعقود الإلكترونيَّة، مجلة العلوم القانونيَّة، المجلد ١٣، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٧٢.

(٤) نور الدين حسن إبراهيم، دور التَّحكيم الرقميِّ في تسوية نزاعات العقود الإلكترونيَّة، مجلة التَّحكيم الدوليّ، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٠، ص٥٥.

الصَّعب على المُستهلك استردادَ حقوقه في حال وقوع نزاع، وتسعى بعض الدول لحلّ هذه المُشكلة من خلال الاتِّفاقيَّات الدوليَّة التي تضمنُ تطبيقَ قوانينَ مُعيَّنةٍ على العقود الإلكترونيَّة، إلا أنَّ هذه الجهودَ لم تَصِلْ بعدُ إلى مُستوًى عالميٍّ مُوحَّد(١).

من الناحية التقنيَّة، تلعبُ الابتكارات الحديثة دورًا مهمًّا في حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، وتعتمد منصَّات التِّجارة الإلكترونيَّة المُتقدِّمة على الذكاء الاصطناعيّ لتحليل بيانات المُستخدمين واقتراح المُنتَجات المُناسِبة لهم، ولكنها في الوقت نفسه تُستخدَم لضمان أمان التَّعامُلات، على سبيل المثال: تقنيَّات التَّشفير المُتقدِّمة تحمي بيانات الدفع، بينما تُساعد أنظمة التحقُّق المُتعدِّدة العوامل والتي تلعبُ دورًا مهمًّا في تقليل مخاطر الاحتيال، كما أنَّ ظهور تقنيَّات البلوكتشين يُوفِّر طبقةً إضافيَّةً من الشَّفافية، حيث يُمكن استخدامُ هذه التقنيَّة لتسجيل تفاصيل العقود بشكلٍ غير قابلٍ للتلاعُب(٢). إضافةً إلى ذلك تعملُ بعض الحكومات على إنشاء منصَّات لحلّ النِّزاعات عبر الإنترنت، حيث يُمكن للمُستهلكين تقديمُ شكاواهم والتوصُّل إلى حلولٍ بسرعةٍ وكفاءة، وهذه الآليَّاتُ تُعَدُّ بديلًا مهمًّا عن اللجوء إلى المحاكم، وتكونُ في حالاتٍ خاصَّةٍ خاصَّةً التي تكونُ فيها قيمةُ النِّزاع صغيرةً، كما أنَّ هذه المنصَّات تُساعد في تخفيف الأعباء على الأنظمة القضائيَّة وتوفير حلولٍ عادلةٍ للمُستهلكين.

رغم التقدُّم الذي تحقَّق في مجال حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، لكن لا يزالُ هناك حاجةٌ مُستمرَّةٌ لتحسين هذه الحماية حتى تكونَ مُواكِبةً للتَّطوُّرات الهائلة التكنولوجيَّة والقانونيَّة، ويتطلَّب ذلك مزيدًا من الجهود للتعاوُن بين الحكومات، والمُنظَّمات الدوليَّة، وشركات التقنيَّة، كما أنَّ توعية المُستهلكين بحقوقهم في البيئة الرقميَّة تُعَدُّ جزءًا أساسيًّا من عمليَّة الحماية، فالمُستهلك المُطَّلع يكونُ أقلَّ عُرضةً للاستغلال، وأكثرَ قدرةً على الدِّفاع عن حقوقه.

ونستنتجُ ممَّا تقدَّم: أنَّ حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة ليست مُجرَّدَ مسألةٍ قانونيَّةٍ، بل هي أيضًا عمليَّةٌ مُتكاملةٌ تتطلَّبُ توفيرَ بيئةٍ آمنةٍ وشفافةٍ تضمنُ حقوق المُستهلكين، من خلال الجمع بين التَّشريعات المُتقدِّمة، والتقنيَّات الحديثة، والتَّوعية المُستمرَّة، ويُمكن تحقيقُ توازُنٍ عادلٍ يحمي مصالحَ جميع الأطراف في العالم الرقميّ المُتنامي.

الفرع الثاني
تسويةُ النِّزاعات عبر التَّحكيم الرقميّ ومنصَّات الوساطة

مع التحوُّل الكبير نحو المُعاملات الرقميَّة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا في إبرام العقود، أصبح من الضَّروريّ تطويرُ آليَّاتٍ حديثةٍ لحلّ النِّزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المُتعاقدة، ففي العقود التقليديَّة، كانت المحاكمُ هي الوسيلة الرئيسة لحلّ النِّزاعات، إلا أنَّ هذه الوسيلة تُواجه تحدِّياتٍ عديدةً في البيئة الرقميَّة، مثل: البُطْء، والتكاليف المُرتفعة، وعدم توافُق القوانين المحليَّة والدوليَّة، هنا برزتْ أهمِّيَّة التَّحكيم الرقميّ ومنصَّات الوساطة كوسائلَ مُبتكرةٍ لتسوية النِّزاعات بشكلٍ سريعٍ وفعَّال، مع ضمان الحماية القانونيَّة والعمليَّة للأطراف(٣).

يُعرَّف التَّحكيم الرقميُّ بأنه عمليَّةُ حلّ النِّزاعات باستخدام الوسائل التكنولوجيَّة الحديثة عبر منصَّاتٍ إلكترونيَّة، ويعتمدُ هذا النوع من التَّحكيم على التفاعُل بين الأطراف وهيئة التَّحكيم من خلال وسائل الاتِّصال الرقميَّة، مثل البريد الإلكترونيّ أو منصَّات التواصُل بالفيديو، ويُتيح التَّحكيم الرقميُّ إمكانيَّةَ حلّ النِّزاعات بسرعةٍ ودون الحاجة إلى الحضور الفعليّ للأطراف، ممَّا يجعلُه خيارًا مثاليًّا في عالم التِّجارة الإلكترونيَّة والعقود الرقميَّة، أمَّا الوساطة عبر المنصَّات الرقميَّة فهي آليَّةٌ تهدف إلى تقريب وجهات النَّظر بين الأطراف بمُساعدة وسيطٍ مُحايدٍ يعمل على تسهيل الحوار واقتراح الحلول(٤).

إحدى المزايا الرئيسة للتَّحكيم الرقميّ ومنصَّات الوساطة هي الكفاءةُ الزمنيَّة، ففي العقود الرقميَّة قد تكون النِّزاعات مُرتبطةً بتحدِّياتٍ تقنيَّةٍ أو قانونيَّةٍ تحتاج إلى حلّ سريع لضمان استمراريَّة النَّشاط التجاريّ، على سبيل المثال: إذا كان النِّزاع مُتعلِّقًا بعدم تسليم مُنتَج تمَّ شراؤُه عبر الإنترنت أو بخرق شروط العقد، فإنَّ الانتظار لفتراتٍ طويلةٍ لحلّ النِّزاع في المحاكم التقليديَّة قد يضرُّ بمصالح الأطراف، وتُوفِّر المنصَّات الرقميَّة بيئةً مُلائمةً لحلّ هذه النِّزاعات خلال أيام أو أسابيع، مُقارنةً بالأشهر أو السنوات التي قد تستغرقُها القضايا التقليديَّة.

من الناحية القانونيَّة، يتمتَّعُ التَّحكيم الرقميُّ بمكانةٍ قويَّةٍ في العديد من الأنظمة القانونيَّة، حيث تضمنُ الاتِّفاقيَّات الدوليَّة مثل اتِّفاقيَّة نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التَّحكيم الأجنبيَّة وإنفاذها تطبيقَ قراراتِ التَّحكيم الرقميّ عبر الحدود، ومع ذلك، يُواجه التَّحكيمُ الرقميُّ تحدِّياتٍ قانونيَّةً تتعلَّق بالاختصاص القضائيّ، وقَبُول الأطراف بالقرارات الصَّادرة إلكترونيًّا، وضمان عدالة العمليَّة الرقميَّة، وتُعد هذه التحدِّياتُ موضوعَ نقاشٍ دائمٍ بين المُشرّعين والخبراء القانونيّين، خاصَّةً مع تزايُد الاعتماد على هذه الوسائل(٥).

من ناحيةٍ أخرى، تلعبُ منصَّات الوساطة الرقميَّة دورًا تكامليًّا مع التَّحكيم الرقميّ، وتتميَّزُ هذه المنصَّات بقدرتها على تقديم حلولٍ مرنةٍ وغير مُلزمةٍ للأطراف، ممَّا يجعلُها مُناسبةً لحلّ النِّزاعات التي تتطلَّبُ الحفاظ على العلاقات الوديَّة بين الأطراف، مثل النِّزاعات بين الشَّركات وشركائها التجاريّين أو بين مُقدّمي الخدمات والعملاء، وتستخدم هذه المنصَّات تقنيَّاتٍ مُتقدِّمةً مثل الذكاء الاصطناعيّ لتحليل النِّزاع واقتراح الحلول، ممَّا يَزيد من فاعليَّتها.

إحدى القضايا الرئيسة التي تُواجه التَّحكيم الرقميَّ ومنصَّات الوساطة هي الأمانُ والخصوصيَّة، ففي بيئةٍ تعتمد على التكنولوجيا، يكون هناك دائمًا خطرٌ من اختراق البيانات أو التلاعُب بالمعلومات المُقدَّمة أثناء عمليَّة تسوية النِّزاع. لذلك، يجبُ أنْ تتضمَّنَ هذه المنصَّات أنظمةَ حمايةٍ مُتقدِّمةٍ، مثل تقنيَّات التَّشفير، وضمان سرّيَّة المعلومات المُقدَّمة من الأطراف.

التحدِّي الآخر هو الوصولُ إلى العدالة الرقميَّة، فرغم أنَّ التَّحكيم الرقميَّ ومنصَّات الوساطة تُسهم في تقليل التكلفة مُقارنةً بالمحاكم التقليديَّة، فإنَّ هناك تكاليفَ تقنيَّةً قد تُثقل كاهلَ بعض الأطراف، خاصَّةً في الدول النامية، ويتطلَّبُ هذا الأمر حلولًا مُبتكَرةً لضمان أنْ تكونَ هذه الوسائلُ مُتاحةً للجميع، بغضِّ النَّظر عن مُستوى الدخل أو الإمكانيَّات التقنيَّة.

ومع التوسُّع في استخدام التَّحكيم الرقميّ ومنصَّات الوساطة، ظهرت اتِّجاهاتٌ حديثةٌ تهدفُ إلى تحسين هذه الأدوات، على سبيل المثال: يتمُّ حاليًّا دمج تقنيَّات البلوكتشين لضمان الشَّفافية وعدم التلاعُب في إجراءات التَّحكيم، كما يجري تطويرُ منصَّاتٍ تعتمدُ على الذكاء الاصطناعيّ

---

(١) نورالدين محمد أمين، العقود الإلكترونيَّة ودورها في التِّجارة الدوليَّة، جامعة محمد الخامس، كليَّة الحقوق، المغرب، ٢٠١٨، ص١٣٠.

(٢) هالة حسن إبراهيم، أثر التوقيع الإلكترونيّ على صحَّة العقود، الطبعة الأولى، دار النهضة العربيَّة، مصر، ٢٠٢٠، ص٣٥.

(٣) هالة محمود علي، العقود الإلكترونيَّة في ظلّ التَّشريعات الحديثة، مجلة الدِّراسات المُقارنة، المجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص٩٨.

(٤) هدى إبراهيم علي، حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، جامعة بغداد، كليَّة القانون، العراق، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

(٥) وليد خالد حسن، حماية الأطراف في العقود الرقميَّة، جامعة الكويت، كليَّة القانون، الكويت، ٢٠١٩، ص٦٥.

للتنبُّؤ بنتائج النِّزاع بناءً على القضايا السَّابقة، ممَّا يُساعد الأطراف على اتِّخاذ قراراتٍ مُستنيرةٍ قبل اللجوء إلى التَّحكيم، وهذه الابتكاراتُ تُظهر كيف يُمكن للتكنولوجيا أنْ تُسهم في تعزيز فاعليَّة وكفاءة الوسائل البديلة لحلِّ النِّزاعات[1].

وعلى الرَّغم من هذه المزايا، تظلُّ هناك حاجةٌ لتطوير إطارٍ قانونيٍّ عالميٍّ مُوحَّد يُنظِّم التَّحكيمَ الرقميَّ ومنصَّات الوساطة، وتختلف القوانين بين الدول، وقد تُواجه الأطراف صعوبات في تنفيذ قرارات التَّحكيم أو الوساطة عبر الحدود، لذلك يجبُ أنْ يكونَ هناك تعاوُنٌ دوليٌّ لتعزيز توافُق القوانين وتسهيل تنفيذ القرارات[2].

ختامًا، يُمكن القول: إنَّ التَّحكيم الرقميَّ ومنصَّات الوساطة يُمثِّلان مُستقبل تسوية النِّزاعات في البيئة الرقميَّة، بفضل ما يُقدِّمانه من سرعةٍ ومرونةٍ وتكاليفَ مُنخفضة، أصبحَا أدواتٍ لا غنى عنها لضمان الحماية القانونيَّة والعمليَّة للأطراف المُتعاقدة، ومع استمرار تطوير التكنولوجيا والتَّشريعات، ومن المُتوقَّع أنْ يُصبح التَّحكيم الرقميُّ الوسيلةَ الأكثر شيوعًا لحلِّ النِّزاعات في عالمٍ يتَّسم بالتطوُّر السريع للعقود الرقميَّة.

الخاتمة

بعد هذه الجولة في إطار دراستنا واستكشافنا لمُحتواها، نكون قد انتهينا من دراسة موضوع الاتِّجاهات الحديثة في إبرام العقود الإلكترونيَّة، وتوصَّلنا إلى النتائج والمُقترحات الآتية:

أولاً: النتائج

١. بيَّنت الدِّراسة أنَّ التَّشريعاتِ الوطنيَّةَ غيرُ كافيةٍ لتنظيم العقود الإلكترونيَّة بشكلٍ شاملٍ، ممَّا أدَّى إلى ظهور فجواتٍ قانونيَّةٍ تَعُوق التَّطبيق الفعَّال لهذه العقود.

٢. وضَّحت الدِّراسة أنَّ غيابَ توحيدٍ عالميٍّ للتَّشريعات المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة يَزيدُ من تعقيد النِّزاعات ذات الطبيعة الدوليَّة ويُؤثِّر على حقوق الأطراف.

٣. بيَّنت الدِّراسة أنَّ تحديد القانون الواجب التَّطبيق في العقود الإلكترونيَّة يُمثِّلُ تحدِّيًا كبيرًا؛ نتيجةَ الطبيعة العابرة للحدود لهذه العقود.

٤. وضَّحت الدِّراسة أنَّ إثبات الإيجاب والقبول في البيئة الرقميَّة يتطلَّبُ إعادةَ تفسير القواعد التقليديَّة للتوافُق مع طبيعة التعاقُد الإلكترونيّ.

٥. بيَّنت الدِّراسة أنَّ انتشار التزوير الإلكترونيّ يُشكِّل تهديدًا كبيرًا للعقود الإلكترونيَّة؛ نتيجةَ ضعف ضمانات التحقُّق من الهويَّة.

٦. وضَّحت الدِّراسة أنَّ المُمارساتِ الاحتياليَّةَ والشروط المُجحفة تُعَدُّ من أبرز المُشكلات التي يُواجهها الأطراف الأضعف في العقود الإلكترونيَّة، خاصَّةً المُستهلكين.

٧. بيَّنت الدِّراسة أنَّ حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة تُعاني من غياب التوعية الكافية وعدم التَّوازُن في الشروط التَّعاقُديَّة.

٨. وضَّحت الدِّراسة أنَّ التَّوقيعات الإلكترونيَّة - رغم أهمِّيَّتها - تحتاج إلى إطارٍ قانونيٍّ واضحٍ يضمنُ تنظيمَها ويمنعُ إساءة استخدامها.

٩. بيَّنت الدِّراسة أنَّ غياب آليَّاتٍ فعالةٍ لتسوية النِّزاعات الرقميَّة يُؤدِّي إلى بُطْءٍ وارتفاع تكلفة حلِّ النِّزاعات المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة.

١٠. وضَّحت الدِّراسة أنَّ غيابَ معاييرَ عالميَّةٍ للأمن السيبرانيّ يَزيدُ من تعرُّض العقود الإلكترونيَّة لهجماتٍ سيبرانيَّةٍ تُهدِّد مصداقيَّتَها وأمانها.

١١. بيَّنت الدِّراسة أنَّ تفاوُتَ مُستويات الوعي القانونيّ يُؤثِّر على قدرة المُستهلكين على حماية حقوقهم في العقود الإلكترونيَّة.

١٢. وضَّحت الدِّراسة أنَّ منصَّات التَّعاقُد الإلكترونيّ ليست دائمًا مُلتزمةً بمُتطلَّبات الشَّفافية والأمان، ممَّا يُعرِّض الأطرافَ لمخاطِرَ عديدةٍ.

١٣. بيَّنت الدِّراسة أنَّ الشَّفافية في شروط التَّعاقُد الإلكترونيّ ليست كافيةً، حيث إنَّ تعقيد وطول النصوص التَّعاقُديَّة يجعلُ المُستهلكين يُوافقون دون قراءتها.

١٤. وضَّحت الدِّراسةُ أنَّ القوانين التقليديَّة تعجز عن مُواكبة التطوُّر التقنيّ، ممَّا أدَّى إلى قصورٍ في تنظيم العقود الإلكترونيَّة بشكلٍ شاملٍ.

١٥. بيَّنت الدِّراسة أنَّ غياب مُعاهداتٍ دوليَّةٍ شاملةٍ يُعقِّد النِّزاعات النَّاتجة عن العقود الإلكترونيَّة العابرة للحدود.

١٦. وضَّحت الدِّراسة أنَّ الحماية القانونيَّة لبيانات الأطراف في العقود الإلكترونيَّة لا تزالُ ضعيفةً، ممَّا يُعرِّضُهم لانتهاكاتٍ مُتكرِّرةٍ للخصوصيَّة.

١٧. بيَّنت الدِّراسة أنَّ التَّحكيم الإلكترونيَّ كوسيلةٍ لتسوية النِّزاعات يحتاجُ إلى تنظيمٍ تشريعيٍّ واضحٍ لتعزيز فاعليَّته في البيئة الرقميَّة.

١٨. وضَّحت الدِّراسة أنَّ الأنظمة القانونيَّة التقليديَّة تفتقرُ إلى المرونة، ممَّا يجعلُها غيرَ قادرةٍ على التكيُّف مع طبيعة التعاقُد الإلكترونيّ المُتغيِّرة.

١٩. بيَّنت الدِّراسة أنَّ الأدلة الرقميَّة المُستخدمة لإثبات العقود الإلكترونيَّة تُواجه تحدِّياتٍ في القَبُول بالمحاكم التقليديَّة بنفس درجة الأدلة الورقيَّة.

٢٠. وضَّحت الدِّراسة أنَّ تقنيَّات التحقُّق والتَّشفير الإلكترونيّ تحتاج إلى تطويرٍ مُستمرٍّ لتوفير حمايةٍ أقوى وضمان مصداقيَّة العقود الإلكترونيَّة.

ثانيًا: التوصيات والمُقترحات

١. نقترحُ تطويرَ تشريعاتٍ محليَّةٍ تأخذ في الاعتبار خصوصيَّةَ العقود الإلكترونيَّة، مع تضمين موادَّ تُعالج الجوانب التقنيَّة، مثل: التَّوقيع الإلكترونيّ، الأمان السيبرانيّ، وآليَّات تسوية النِّزاعات الرقميَّة.

٢. نُوصي بتبنِّي اتِّفاقيَّاتٍ ومُعاهداتٍ دوليَّةٍ مُوحَّدةٍ تُنظِّم العقود الإلكترونيَّة، وتُحدِّد القوانين الواجبة التَّطبيق والاختصاصَ القضائيَّ للنِّزاعات العابرة للحدود.

٣. نقترحُ اعتماد تقنيَّاتٍ مُتطوِّرةٍ لإثبات الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونيَّة، مثل استخدام تقنيَّة البلوك تشين؛ لضمان توثيق ومصداقيَّة الإجراءات.

٤. نُوصي بوضع لوائحَ تُلزم منصَّات التعاقُد الإلكترونيّ بتوفير شروطٍ وأحكامٍ واضحةٍ وشفافة، وتضمين حقوق المُستهلك، مثل الاسترجاع والتَّبديل، مع ضمان آليَّاتٍ فعالةٍ لتقديم الشكاوى.

---

[1] يوسف عبد الرحمن أحمد، التطوُّرات الحديثة في إبرام العقود الإلكترونيَّة، مجلة القانون والمُجتمع، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠١٩، ص٣٣.

[2] يوسف عبد الرحمن علي، التَّوقيعات الرقميَّة وأثرها القانوني، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، لبنان، ٢٠١٨، ص٦٢.

٥. نقترحُ إخضاعَ منصَّات التعاقُد الإلكترونيّ لضوابطَ قانونيَّةٍ تُلزمها بتوفير معايير الأمان السيبرانيّ والشَّفافية، وحماية بيانات الأطراف المُتعاقدة.
٦. نُوصي بتأسيس محاكمَ رقميَّةٍ مُختصَّةٍ بالعقود الإلكترونيَّة، مُزوَّدة بآليَّاتٍ إلكترونيَّةٍ لتقديم الأدلة وإصدار الأحكام بسرعةٍ وكفاءة.
٧. نقترحُ تطوير تشريعاتٍ خاصَّةٍ بالتَّحكيم الإلكترونيّ تُحدِّد إجراءاتِهِ وضوابطَه، وتُتيح للأطراف حلَّ النِّزاعات بطرقٍ أسرعَ وأكثرَ فاعليَّة.
٨. نُوصي بالاستثمار في تطوير تقنيَّات تشفير مُتقدِّمةٍ لحماية البيانات المُتعلِّقة بالعقود الإلكترونيَّة، وضمان سرّيَّة العمليَّات التعاقُديَّة وأمانها.
٩. نقترحُ تنفيذ حملات توعيةٍ تستهدفُ الأطراف المُتعاقدة، خاصَّةً المُستهلكين؛ لزيادة معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم القانونيَّة في العقود الإلكترونيَّة.
١٠. نُوصي بتأسيس هيئةٍ دوليَّةٍ تُشرف على تنظيم العقود الإلكترونيَّة وتُراقب تطبيقَ المعايير العالمية، مع تقديم الدعم الفنيّ والقانونيّ للدول الأعضاء.

قائمة المراجع

أولًا: المصادر العربيَّة

١. الكتب القانونيَّة

١. أحمد محمد علي، العقود الإلكترونيَّة: دراسة مُقارنة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١٨.
٢. حسين عبد الله محمد، التِّجارة الإلكترونيَّة: بين القانون والتَّطبيق، الطبعة الخامسة، دار المدى، العراق، ٢٠٢١.
٣. خالد عبد الحميد حسين، الاتِّجاهات الحديثة في التعاقُد عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٢٠.
٤. سمير محمود فريد، قوانين حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، الطبعة الأولى، مكتبة الأمل، الكويت، ٢٠١٩.
٥. سيف سعد عبيد العويسي, الاتِّجاهات الحديثة في إبرام العقد الإلكترونيّ وإثباته وفقًا لتعديلات القانون المدنيّ الفرنسيّ ٢٠١٦, دار الجامعة الجديدة, الإسكندريَّة, ٢٠٢٥.
٦. عادل أحمد سعيد، القانون الدولي الخاص والعقود الإلكترونيَّة، الطبعة الثالثة، دار الحكمة، الإمارات، ٢٠١٩.
٧. ليلى محمود أحمد، التحدِّيات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة، الطبعة الأولى، دار الجيل للنشر، الأردن، ٢٠١٧.
٨. محمود عبد العزيز حسن، التِّجارة الإلكترونيَّة والعقود الرقميَّة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربيَّة، لبنان، ٢٠٢١.
٩. نادية علي حسن، الاتِّجاهات الحديثة في التعاقُد عبر الوسائل الرقميَّة، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة، المغرب، ٢٠١٨.
١٠. هالة حسن إبراهيم، أثر التَّوقيع الإلكترونيّ على صحَّة العقود، الطبعة الأولى، دار النهضة العربيَّة، مصر، ٢٠٢٠.
١١. يوسف عبد الرحمن علي، التَّوقيعات الرقميَّة وأثرها القانوني، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، لبنان، ٢٠١٨.

٢. الرسائل والأطاريح

١. أحمد زكي محمد، أثر التَّوقيعات الإلكترونيَّة على إثبات العقود الرقميَّة، جامعة القاهرة، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠١٩.
٢. ريم سعيد عمر، التَّشريعات المُقارنة للعقود الإلكترونيَّة، جامعة الشارقة، كليَّة القانون، الإمارات، ٢٠٢٠.
٣. سارة أحمد محمود، إثبات العقود الإلكترونيَّة في القانون المصريّ، جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠٢١.
٤. سميَّة خالد أحمد، التَّنظيم القانونيُّ للتعاقُد الإلكترونيّ في القانون الدوليّ، جامعة بيروت العربيَّة، كليَّة الحقوق، لبنان، ٢٠١٧.
٥. عائشة فؤاد حسن، القواعد القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة في القانون الأردنيّ، جامعة عمَّان العربيَّة، كليَّة القانون، الأردن، ٢٠١٩.
٦. عبد الله محمد حسن، التحدِّيات القانونيَّة في العقود عبر الإنترنت، جامعة دمشق، كليَّة الحقوق، سوريا، ٢٠١٨.
٧. محمود جمال الدين، آليَّات تسوية النِّزاعات في العقود الرقميَّة، جامعة الإسكندريَّة، كليَّة الحقوق، مصر، ٢٠٢١.
٨. نور الدين محمد أمين، العقود الإلكترونيَّة ودورها في التِّجارة الدوليَّة، جامعة محمد الخامس، كليَّة الحقوق، المغرب، ٢٠١٨.
٩. هدى إبراهيم علي، حماية المُستهلك في العقود الإلكترونيَّة، جامعة بغداد، كليَّة القانون، العراق، ٢٠٢٠.
١٠. وليد خالد حسن، حماية الأطراف في العقود الرقميَّة، جامعة الكويت، كليَّة القانون، الكويت، ٢٠١٩.

٣. البحوث القانونيَّة

١. أحمد سعيد علي، الاتِّجاهات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة، مجلة الدِّراسات القانونيَّة، المجلد ١٢، العدد ٢، ٢٠١٩.
٢. حسن عبد العزيز أحمد، حماية البيانات في العقود الرقميَّة، مجلة القانون العام، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٩.
٣. خالد حسن علي، إشكاليَّات الاختصاص القضائيّ في العقود الرقميَّة، مجلة القانون والإدارة، المجلد ٩، العدد ٤، ٢٠١٩.
٤. ريم علي محمد، التِّجارة الإلكترونيَّة والعقود الرقميَّة، مجلة الاقتصاد والقانون، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٠.
٥. سارة حسن علي، التَّوقيعات الإلكترونيَّة وأثرها القانوني، مجلة القانون والتكنولوجيا، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠٢١.
٦. سميرة عبد الرحمن حسن، إشكاليَّات إثبات العقود الرقميَّة، مجلة القانون الدوليّ، المجلد ١٥، العدد ٣، ٢٠٢٠.
٧. عادل محمد حسين، التعاقُد عبر الوسائل الرقميَّة بين القانون والتكنولوجيا، مجلة القانون الحديث، المجلد ٨، العدد ٦، ٢٠١٩.
٨. ليلى محمود إبراهيم، أثر التكنولوجيا على العقود الإلكترونيَّة، مجلة العلوم القانونيَّة، المجلد ٢٠، العدد ٥، ٢٠٢١.
٩. محمد خالد عبد الله، القانون الرقمي والعقود الإلكترونيَّة، مجلة التِّجارة والقانون، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٨.
١٠. محمود عبد الله فريد، التحدِّيات القانونيَّة للعقود الإلكترونيَّة عبر الحدود، مجلة القانون الدوليّ الخاص، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠١٨.
١١. نادية فؤاد حسن، التَّشريعات المُقارنة للعقود الإلكترونيَّة، مجلة العلوم القانونيَّة، المجلد ١٣، العدد ٥، ٢٠٢١.
١٢. نور الدين حسن إبراهيم، دور التَّحكيم الرقميّ في تسوية نزاعات العقود الإلكترونيَّة، مجلة التَّحكيم الدولي، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٢٠.
١٣. هالة محمود علي، العقود الإلكترونيَّة في ظلّ التَّشريعات الحديثة، مجلة الدِّراسات المُقارنة، المجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠٢٠.
١٤. يوسف عبد الرحمن أحمد، التطوُّرات الحديثة في إبرام العقود الإلكترونيَّة، مجلة القانون والمُجتمع، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠١٩.

ثانيًا: المصادر الأجنبيَّة

1. Andrew Taylor, Cyber Law and the Global Economy, 3rd Edition, Cambridge University Press, United Kingdom, 2018.
2. Emily Richards, Electronic Commerce and International Jurisdiction, 1st Edition, Wiley Law, United States, 2021.
3. John Marshall, The Law of Digital Contracts, 2nd Edition, Pearson Education, United States, 2020.
4. Mark Wilson, Global E-Commerce and International Legal Frameworks, 4th Edition, Palgrave Macmillan, United States, 2019.
5. Michael Tan, The Impact of Artificial Intelligence on Singaporean Law, 3rd Edition, LexisNexis, Singapore, 2021.
6. Peter Harris, Jurisdiction and Applicable Law in Electronic Transactions, 5th Edition, Hart Publishing, United Kingdom, 2018.